

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة ٩

الاثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

اليوم من البوسنة، حيث لم يعد هناك قتال الآن. وإنني أدلي بهذين القولين بارتياح كبير.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

خطاب السيد علي عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك

اسمحوا لي الآن بأن أدلي بجزء أقل تفاؤلاً من خطابي. لقد قرأت عندما كنت محلقة إلى نيويورك أول أمس مقالا صدر في جريدة أمريكية شهيرة يتناول تزويد الجيش البوسني بالأسلحة أثناء الحرب. ولم يقل كاتب المقال ذلك بصراحة، ولكنه يوعد بأن كل ما يفكر فيه المسلمون هو الإرهاب. وبالنسبة له، يبدو أنه يكفي اسم المسلم واللحية التي يتميز بها حتى يكون موضع اتهام. ويذكر الكاتب أيضا عددا من الناس، غلطتهم الوحيدة أنهم ساعدوا الجيش البوسني على الحصول على بعض الأسلحة خلال الحرب. واليوم، يوجد أكثر من بليون مسلم في جميع أنحاء العالم. ولا أعرف لمصلحة من دفعهم، وفقا لهذا المقال وأمثاله، إلى الارتقاء في أحضان الإرهابيين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس جمهورية البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد علي عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية البوسنة والهرسك، فخامة السيد علي عزت بيغوفيتش، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

لقد كان بلدنا وشعبنا يعيشان في جحيم. وكان العالم يرى أن من حقه فرض حظر الأسلحة؛ وكنا نعتقد أن من حقنا الدفاع عن النفس. وقد كنا نعتقد، إزاء التعارض بين هذين الحقين، ولا زلنا نعتقد، أن حقنا كان أعظم. ولهذا، لن أعذر لأي فرد لأننا بذلنا كل ما

الرئيس بيغوفيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم كرئيس للجمعية العامة وأن أتمنى لكم النجاح في فترة رئاستكم. ويسعدني أيضا أن أبلغ الجمعية بأنني حضرت هنا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C. 178 وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86268

9686268

الذين طردوا من ديارهم. وهم يقبلون النص الأول ويرفضون النص الثاني. وينبغي للعالم، وقبل كل شيء أعضاء فريق الاتصال، أن يقولوا لهم بوضوح إن اتفاق دايتون هو كل لا يتجزأ. وإذا لم تتوفر عودة المطرودين من ديارهم، فلن يكون هناك جمهورية سربسكا. وإلا فإن اتفاق دايتون سيتحول من ظلم صغير يمكن تحمله، إلى ظلم ضخم لا يمكن تحمله - والظلم الذي لا يمكن تحمله يؤدي إلى قيام صراع جديد

وتنص أحكام اتفاق دايتون على وجوب احترام حقوق الإنسان، ومع ذلك، فإن حقوق الإنسان تنتهك بدرجة متفاوتة في جميع أنحاء الإقليم.

إن انتخابات أيلول/سبتمبر والحملة التي سبقت الانتخابات قد وفرتا فرصة لاختبار هذا الاتفاق بطريقة فعالة. وفي هذا الصدد، فإن الظروف في إقليم جمهورية سربسكا سيئة بصورة خاصة. فبالنسبة إلى الأشخاص من أبناء الاتحاد، لم تكن حرية الحركة موجودة لا قبل الانتخابات ولا خلالها، أو كانت محدودة للغاية؛ وكانت الأحزاب السياسية الصربية وحدها هي التي بإمكانها أن تعمل. علاوة على ذلك، فإن المجالس الانتخابية التي قامت بتسجيل الناخبين وفرز بطاقات الاقتراع كانت تتألف في جميع الحالات من أمة واحدة فقط، وفي أغلب الأحيان من حزب واحد.

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام الحر، لم يتم إحراز تقدم كبير إلا في الإقليم التابع للحكومة البوسنية الشرعية حيث يعمل عدد كبير من الصحف والمجلات المستقلة، وأربعون محطة إذاعية و ١٢ محطة للتلفزة وخلال الأيام الخمسين الأخيرة التي سبقت فترة الانتخابات، لم يتوفر للحزب الحاكم إلا عشر الوقت المخصص للفترة الممتازة في محطة التلفزة التابعة للدولة، أي تلفزيون البوسنة والهرسك، من الساعة ٨ مساءً إلى الساعة ١٢ في منتصف الليل، في حين أتيح لأحزاب المعارضة تسعة أعشار الوقت المخصص. وأعطت الحكومة أيضاً موافقتها المبدئية على إنشاء الشبكة الإذاعية المنفتحة، وهي على استعداد لتمديد هذه الموافقة شريطة أن تقوم الشبكة الإذاعية المنفتحة بتغطية كامل إقليم البوسنة والهرسك وأن تكون منفتحة على جميع الاتجاهات السياسية، يساراً ويميناً.

هو بوسعنا لضمان الحصول على الأسلحة من أجل البقاء. وعلى العكس من ذلك، إنني أشيد بجميع الأفراد الشجعان، وأعرب عن امتناني لجميع البلدان الصديقة التي ساعدتنا خلال الحرب. لقد انتهت هذه الصفحة من تاريخنا، ونحن نفتتح الآن صفحة جديدة هي: السلم. وأشكر الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذها زمام المبادرة بشأن السلم وعلى بذلها الجهود، جنباً إلى جنب مع البلدان الأخرى، لتعزيز هذا السلم الهش والمعقد.

نحن بلد صغير، ويجب أن نتبع سياسة صريحة وأمينية. إن الدبلوماسية السرية والمعايير المزدوجة هي من الميزات التي يتمتع بها الأقوياء. ولهذا السبب ولأسباب عديدة أخرى، من بينها أيضاً المقال السابق ذكره، أود أن أكرر مرة أخرى بعض الحقائق وكذلك أهدافنا.

لا يمكن للبوسنة والهرسك أن تقوم إلا على أساس دولة ديمقراطية تتألف من ثلاث أمم متساوية ومن مواطنين أحرار. ونحن نقبل هذا الحكم الأساسي من أحكام اتفاق دايتون؛ بكل عواقبه. وهذه هي الصيغة المعروفة جيداً: دولة واحدة، مع كيانين، وثلاث أمم.

ويعتبر اتفاق دايتون في أغلب الأحيان اتفاقاً غير جيد بما فيه الكفاية. إنه اتفاق جيد لأنه أوقف أعمال القتل في البوسنة والهرسك ولأنه لا توجد خطة أفضل منه. وعيبه الأساسي ليس فيه، ولكن في تنفيذه. ويمكن تحسين جميع الجوانب السيئة في الاتفاق إذا نفذ بالكامل وباستمرار. وللأسف، ليست هذه هي الحال. فوفقاً لأحكام الاتفاق، فإن "هرسك - بوسنة"، المنشأة كدولة موازية خلال الحرب، يجب أن تنتهي. ولكنها لا تزال موجودة وتعرقل قيام اتحاد البوسنة والهرسك.

وينص اتفاق دايتون للسلم على أن الكيان الثاني، وهو جمهورية سربسكا، ينبغي أن ييسر عودة ما يزيد على نصف مليون بوسني وكرواتي إلى ديارهم بعدما طردوا منها. وهذا ليس حاصلًا؛ بل، لا تزال عمليات الطرد مستمرة.

وتكمن مشكلة اتفاق دايتون للسلم عامة في تنفيذها الانتقائي، أي تنفيذها الجزئي. فالصرب، على سبيل المثال، يوافقون على الفقرة ٢ من المرفق ٤، وهي الفقرة التي تأتي على ذكر جمهورية سربسكا، بيد أنهم لا يوافقون على المرفق ٧ الذي يطالب بعودة

والمسألة الحقيقية إذن ليست فيما إذا كان بوسع الناس أن يعيشوا معا، بل إنه سؤال أكثر تحديدا وأكثر صراحة: هل يحق لأمة كبيرة أن تطرد أمة أصغر منها ومن تحت شعار "لا نستطيع أن نعيش معا" تقوم باغتصاب ممتلكاتها وتطالب بأن تنسى هذه الانتهاكات وأن يصفى عليها الطابع الشرعي؟ هكذا ينبغي أن يصاغ السؤال: "هل وجود البوسنة والهرسك ممكن؟"، والجواب واضح بالنسبة للذين يتحلون بالمبادئ والأخلاق.

وأخيرا، ماذا ينبغي للحكومة المقبلة للبوسنة والهرسك أن تفعله في هذه اللحظة الحاسمة والتاريخية للبوسنة والهرسك؟ ينبغي في رأيي أن تشكل باعتبارها حكومة تمثيلية بدرجة قصوى وتتألف من جميع الفاعلين السياسيين ذوي الصلة، وفقا للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات، بما في ذلك المعارضة من كلا الكيانين. ومن ثم ينبغي أن تعلن أن برنامجها يتألف من ثلاث نقاط على الأقل. فأولا، ينبغي أن تطلب إلى جميع الموقعين على اتفاق دايتون للسلام أن ينفذ الاتفاق على نحو كامل وثابت. وفي وقتنا هذا، يعرب جميع الفاعلين المحليين وكذلك الدوليين شفويا على الأقل عن تأييدهم لهذا الاتفاق. وينبغي للحكومة أن تجعلهم مسؤولين عن كلامهم. وستكون ممارسة الضغط الدولي في هذا الصدد ضرورية لفترة طويلة.

وثانيا، ينبغي أن تعلن الحكومة المصالحة بين الشعوب والأمم شريطة أن يحاكم مجرمو الحرب بشدة. وثالثا، ينبغي للحكومة أن تكفل حرية وسائط الإعلام كسبيل لالتئام الجراح في البلد. فوسائط الإعلام بدأت الحرب قبل سنوات عديدة ببثها الحقد على نحو لا سابق له. ويمكن لوسائط الإعلام أن يكون لها التأثير نفسه في تعزيز السلام من خلال الدعوة إلى التسامح والتفاهم بين الناس. وكانت الإذاعة والتلفزة العائدتان للدولة مثلا مناسبا على ذلك خلال الحملة الانتخابية. ويمكن لشبكة الإذاعة المنفتحة أيضا أن تسهم في هذا الأمر لو كانت منفتحة على جميع الأفكار وجميع الاتجاهات السياسية، ولو قام البرلمان بتنظيمها.

وهذا البرنامج لا يمكن أن تقوم به الحكومة وحدها. فالبوسنة والهرسك لا تزال بمثابة مريض في مرحلة النقاهة، وهي بحاجة إلى دعم العالم لها. وسيكون وجود

ومسألة برشكو سيتولى حلها كبير المحكمين السيد روبرتس أوين، وهو أمريكي، وذلك لأن الجانب الصربي لا يحضر الاجتماعات التي تعقدها هيئة التحكيم. وقد قدم الطرفان ما لديهما من حجج. وأود أن أؤكد أن القائم بالتحكيم لن يكون حرا تماما في اتخاذ قراره. فهو ملزم باحترام مبادئ الشرعية والمساواة، مثلما تنص صراحة المادة الخامسة من المرفق ٢ لاتفاق دايتون.

وسأنهي هذا التحليل الموجز عن تنفيذ اتفاق دايتون بالقول إن مجرمي الحرب الرئيسيين، كراديتش وملاديتش، ما زالوا طليقين، على الرغم من اتفاق دايتون، وعلى الرغم من الأوامر التي صدرت عن محكمة لاهاي، وعلى الرغم من المتطلبات الأولية للعدالة.

ونود أن ننادي بمبدأ المصالحة بين الشعوب والأمم. فالبوسنة بحاجة إلى هذا. وهنا، ما من أحد يؤيد فكرة الجرم الجماعي لأمة من الأمم. فالجرم دائما فردي، بصرف النظر عن عدد مرتكبيه. ولكن بغية أن يفضر للشعب وأن يفتح السبيل نحو المصالحة، يجب معاقبة المجرمين. لهذا السبب أنشئت المحكمة الدولية في لاهاي، ولكن مثلما هو معروف جيدا، فلا المدعي العام ولا رئيس المحكمة يشعران بالرضا إزاء ما يفعله المجتمع الدولي. وعيثة يوجهان التهم تكرارا لمرتكبي أعمال الإجرام ويصدران أوامر توقيف بحقهم. وحتى فيما يتعلق بمسألة جرائم الحرب، يسعى العالم إلى إيجاد حل وسط غير مؤلم. وعندما تطرح مسألة جرائم الحرب مثل تلك الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك، فإن أي حل وسط هو خيانة مخزية للعدالة. وما لم يعاقب مجرمو الحرب فسوف يواصلون العمل على تسميم العالم وتدمير مؤسساته.

إن بعض الناس في أوروبا وفي الولايات المتحدة أيضا يسألون إذا كان بالإمكان، بعد كل الذي حدث، قيام البوسنة والهرسك. فهؤلاء الناس إما يجهلون الحقائق أو أنهم فاسدون أخلاقيا. إنهم لا يعرفون أنه في إقليم الكيان الصربي، تعرض ما يزيد على نصف مليون شخص، أي ٤٠ في المائة من السكان الأصليين في البوسنة والهرسك قبل الحرب، للقتل أو الطرد، وهم غير مبالين تماما بهذه الحقيقة. وجوابي هو أنه إذا أمكن ممارسة إبادة الأجناس دون عقاب. حينئذ فإن وجود البوسنة والهرسك غير ممكن.

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول
في المناقشة العامة لهذا الصباح هو سعادة الأونرابل
استيريو ر. تاكيسي، وزير الشؤون الخارجية لولايات
ميكرونيزيا الموحدة.

السيد تاكيسي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (ترجمة
شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى يشرفني أن أحاطب
الجمعية العامة بوصفي وزير الشؤون الخارجية لولايات
ميكرونيزيا الموحدة.

أولاً، أود أن أوجه الشكر للرئيس السابق، السيد
ديوغو فريتاس دو أمارال، على قيادته المستنيرة
والمهارة خلال الدورة الخمسين التاريخية للجمعية
العامة.

وكما هو الحال دائماً، فإننا نشني على الجهود
المتفانية الدؤوبة للأمين العام بطرس بطرس غالي الذي
ما فتئ، طوال فترة عضويتنا، يعمل بلا انقطاع من
أجل أن يجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لتحسين
حياتنا.

ويسر شعب بلدي سرورا كبيرا أنكم، سيدي
الرئيس، انتخبتم لقيادة هذه الهيئة خلال دورتها
الحادية والخمسين الهامة جداً. وقد احتفلنا في العام
الماضي بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة وقمنا
بتقييم منجزاتها خلال نصف القرن الأول من عمرها.
والآن نبدأ بعزم صادق في تطبيق الالتزامات التي
قطعناها على أنفسنا من أجل مستقبل هذه المنظمة
والعالم. ولعله لا يباريكم شخص آخر في همتمكم
وفعاليتمكم في قيادة المجتمع العالمي في السنوات
الأخيرة في سعيه الصعب من أجل التوصل إلى مواضع
اتفاق وخاصة بشأن المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة
بيئياً. ومما يثلج صدورنا منجزاتكم الماضية ونحن
ممتنون لاستعدادكم للاضطلاع بالتزام أكبر بصفتكم
رئيسنا خلال هذه الدورة.

إن هذه سنة تأمل قوي بالنسبة لشعب ولايات
ميكرونيزيا الموحدة. لقد انقضت عشر سنوات منذ
خروجنا من نظام الوصاية التابع للأمم المتحدة، وانقضت
خمس سنوات منذ تبوأنا مكاننا بوصفنا عضواً في
الأمم المتحدة. وخلال هذه السنوات عملنا بجد من أجل

القوات العسكرية الدولية أمراً لا غنى عنه لفترة محددة
من الوقت، وسيكون من الضروري تلقي المساعدات
الاقتصادية لفترة أطول.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أقول بضع كلمات
تتعلق بالأمم المتحدة. إننا نؤيد إصلاح منظومة الأمم
المتحدة. والتغييرات ضرورية ليس في المنظمة
فحسب، بل في سيكولوجيتها كذلك، إذا جاز القول.
وإصلاح مجلس الأمن ضروري أيضاً، وفقاً للتغييرات
الجارية في العالم، وأيضاً لكفالة اتخاذ موقف جديد
تجاه الالتزامات. ويجب على الأمم المتحدة ألا تتعهد
بالالتزامات لا تستطيع الوفاء بها. وهذا أمر غير مسموح
به. فقد دفع شعبي ثمناً باهظاً للغاية لعدم المسؤولية
هذه.

إن "المنطقة الآمنة" لسربرينيتسا وضحاياها
الأبرياء الذين يربو عددهم على ٨ ٠٠٠ ليسوا المثل
الوحيد، بل أخطر الأمثلة، على هذا الاتجاه غير
المضموم. إننا لا نعلم من هو المسؤول، لكننا ننشد
اصلاحات تكفل ألا يتكرر هذا أبداً مرة أخرى.

وأمس، قمت في هذا المبني ذاته، بالتوقيع على
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إننا بلد صغير
وليس لتوقيعي على هذه المعاهدة أهمية كبيرة. بيد
أننا نود، ولو بشكل رمزي، أن نشارك في كل شيء
بنأء. وذات يوم ستوقع البوسنة والهرسك، عن طريق
ممثلها، على معاهدة قمع الارهاب، وستوقع ذات يوم
آخر على معاهدة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة.
وآمل أن تشارك البوسنة والهرسك في المستقبل في
أي نشاط يهدف إلى مواجهة الشر، وأن تبذل كل ما في
وسعها على الدوام من أجل الخير ومن أجل عالم أفضل
وأكثر أماناً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن
الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البوسنة
والهرسك على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحِب فخامة السيد علي عزت بيغوفيتش،
رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة
الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

ومصرف التنمية الآسيوي للقيام بإصلاحات واسعة في السياسة الاقتصادية والهيكل الحكومية، بغية تعزيز القطاع الخاص وتحقيق أقصى كفاءة للقطاع العام. وقد بدأنا في اتخاذ خطوات جادة لتقليل حجم القوة العاملة في الحكومة. وفي الوقت ذاته، يجري اتخاذ تدابير لزيادة موارد الحكومة عن طريق زيادة معدلات الضرائب ودعم القطاع العام. وقد تم اضافة الصبغة التجارية على جميع خدمات مرافقنا العامة، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي الوقت ذاته تم خصخصة عدد لا بأس به من خدمات الأشغال العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية).

وبالنسبة لبلد نام جزري صغير مثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة فإن الحالة والإنتاجية في مناطقنا البرية المحدودة وفي البحار التي تحيط بنا أمران حيويان لبقائنا. ولم ندرك، شأننا شأن آخرين مثلنا، إلا في السنوات الأخيرة ذلك الطابع الضعيف والهش لعالم طالما أخذ على علاقته. ذلك أن من طبيعة الجزر أن تنظر إلى أن كونها نائية يوفر لها حماية أولية من جميع الأخطار. إلا أن القرن العشرين علمنا أن الأرض التي نعيش عليها والموارد البحرية التي نعتمد عليها، يمكن أن تدمر نتيجة لأحداث تقع على مبعده من شواطئنا. ومن ثم، نضطر إلى أن نرفع أصواتنا ضد الأعمال والممارسات الطويلة العهد في أنحاء العالم وفي داخل منطقتنا.

وفي عام ١٩٧٢، أقر المبدأ ٢١ من إعلان استوكهولم أن السيادة الوطنية لم يعد من الممكن الاعتراف بها لتبرير الإجراءات التي "تلحق الضرر ببيئة الدول الأخرى أو المناطق التي تتجاوز الولاية الوطنية". وأعيد تأكيد هذه المسؤولية الإيجابية للدول عن كفاءة تلافية هذه الأضرار، بصورة محددة في المبدأ ٢ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وأصبحت هذه المسؤولية مقررة الآن كمبدأ مقبول عموماً في القانون الدولي.

ومع ذلك، نحن ننظر إلى الوراء إلى عام لم تحقق فيه دول العالم على أفضل الأحوال، إلا تقدماً متواثماً في سبيل وقف أو تنظيم الأنشطة التي تضر ببيئة الآخرين. وفي منطقة جزر المحيط الهادئ بالذات يظل اتساع رقعتنا وضعف سكاننا محطاً لجذب اهتمام

بناء قدرتنا على الاسهام في الارتقاء بأهدافنا المشتركة مع أننا دولة جزرية صغيرة نائية. وعلى الرغم من مواردنا المحدودة جداً، سواء من حيث الموظفين أو الأموال، أولينا أولوية عالية لاشتراكنا في أنشطة الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتنا المالية لهذه المنظمة. وما زلنا نؤمن إيماناً قوياً بأن هذه الأولوية في محلها.

وفي وقت انضمامنا إلى الأمم المتحدة كان اهتمام العالم مركزاً على الجوانب العالمية لحماية البيئة وعلى الترابط الذي لا مندوحة عنه بين البيئة والتنمية. هذان كانا موضوعي العمل التاريخي لمؤتمر قمة الأرض في ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ويعود الفضل اليكم، سيدي الرئيس، إلى حد كبير، في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، هذا الحدث المشهود، في إعطائنا جدول أعمال القرن ٢١ والآليات المصاحبة له. ومنذ ذلك الوقت تم انجاز الكثير عن طريق عمل مؤسسات وأفراد عديدين مثل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ووكيل الأمين العام لتنسيق السياسة والتنمية المستدامة السيد نيتين ديساي. ونتطلع إلى عقد الدورة الاستثنائية لهذه الهيئة في العام القادم لاستعراض التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الأولى بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولتقييم فعالية المؤسسات التي نشأت من حوله.

وبالنسبة لولايات ميكرونيزيا الموحدة، فإن هذا المسعى جاء في وقته تماماً. ففي الوقت الذي كنا قد بدأنا بداية جادة عملية تنميتنا الداخلية تلقينا ارشاداً من جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتعلق بالاستدامة وتكامل الحماية البيئية والتنمية. وبعد ذلك بوقت قصير، في مؤتمر بربادوس، الذي كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد أذن بعقده، اشتركنا في تحليل العقبات التي تقف في طريق التنمية التي تواجهها الدول الجزرية النامية الصغيرة كلها.

وإذ شجعنا الجوانب الدولية والإقليمية لجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس فإننا تشجعنا أيضاً على إدماج نتائج ريو وبربادوس في سياساتنا الوطنية المتعلقة بالتنمية. واليوم فإن مجلسنا الوطني المعني بالتنمية المستدامة، برئاسة نائب رئيس جمهوريتنا، يوظف دور مركزي في وضع سياسات بلدنا الانمائية. ويتلقى بلدي، منذ العام الماضي، مساعدات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

بأنهم لن يقوموا بهذا النشاط إلا لفترة قصيرة أخرى. ورحب بالإعلان الصادر عن حكومة الولايات المتحدة مؤخرا عن معارضتها لخطط إنشاء مرفق لتخزين النفايات النووية في جزر بالميرا المرجانية في منطقتنا. غير أن التجربة تدل على أن النوايا الحسنة لا تكفي دائما للحماية. فعلينا أيضا أن نعتمد على الآليات العالمية كاتفاقيتي بازل ولندن وعلى الإجراءات الإقليمية في إقامة مناطق حماية كالتي نصت عليها اتفاقية نومييا ومعاهدة وايفاني المبرمة مؤخرا.

وأشدد هنا على أن التقدم الذي أحرز في جميع هذه المجالات لن يضع سدى. بيد أنه لو أريد لأطفالنا وأطفالهم أن يرثوا عالما يمكن العيش فيه فالواجب علينا جميعا أن نجد الآن طريقة ما لأخذ رسالة إعلان استوكهولم مأخذ الجد. وعلينا أن نواجه الواقع الصعب المتمثل في أنه في كل مرة يتعطل تطبيق المبادئ الوقائية والتحوطية للسماح باستمرار بعض الأنشطة الضارة "لمجرد فترة قصيرة أخرى"، يتقوض بشكل خطير التصميم الذي أعرب عنه في ريو والذي انعكس في كثير من الإجراءات منذئذ. والتقدم الفاتر خير من عدم التقدم، ولكنه لا يكفي حين تكون المخاطر تنذر فعلا بنهاية العالم.

وبقدر ما تؤيد عملية الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ يبدو أن المفاوضات المكثفة تسير باتجاه صياغة حلول وسط يمكن أن تمثل إنجازات دبلوماسية بارعة ولكنها تبتعد كثيرا عن التصدي الفعال للهدف من الاتفاقية. وقد شهدنا مؤخرا في المؤتمر الثاني للأطراف في جنيف مشهدا مؤسفا حيث قامت قلة من الوفود بسد طريق المفاوضات حتى من ناحية الاحاطة بنتيجة علمية حاسمة وتم الإجماع عليها، ألا وهي أن "ثمة تأثير بشري واضح على المناخ العالمي". وكان على الوزراء الحاضرين أن يعلنوا بأنفسهم التسليم بالأهمية الجلية لهذه النتيجة والنتائج الأخرى الواردة في تقرير التقييم الثاني للفريق المشترك بين الإدارات المعني بتغير المناخ.

وحين يكون هذا القدر من العجز عن السيطرة على مشكلة ما موجودا من جانب أغلبية كبيرة حتى بعد طرح عامل الإنكار جانبا فإن المرء يخشى من أن تنقصنا القدرة على إنقاذ أنفسنا من أنفسنا. ولم يعد أمامنا سوى وقت قصير جدا قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الثاني في كيوتو حيث ينتظر اعتماد

الذين يضطلعون بأعمال قذرة وخطرة. ففيما يتعلق بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر عندنا واشتداد نشاط العواصف فإنها أمور تنذر بخطورة الأحوال العالمية التي ستبتلعنا إن لم يتخذ المجتمع العالمي الآن إجراء حاسما. غير أن الإرادة السياسية فيما بين الدول لاعتماد تدابير ملموسة يبدو أنها أخذت تتضاءل على مدى العام الماضي، إن كانت قد وجدت أصلا، أمام التلاعب الأناني والعنيد بتصميم العمليات التي نسعى إلى تنفيذها.

بيد أنني لا أقصد أن انظر بتشاؤم إلى نصف الكأس الفارغ، لأننا نجد بالفعل تشجيعا من الأعمال الشاقة التي يقوم بها الآلاف على المستوى العالمي للتصدي لطائفة واسعة من التهديدات الأمنية والبيئية العالمية.

ونشعر بارتياح كبير إزاء التقلص الحادث الآن في التهديدات بالحرب النووية وإزاء وقف تجارب الأسلحة النووية أخيرا. ونحیی الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة التي أيدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتعتز ولايات ميكرونيزيا الموحدة بوجه خاص بوقوفها إلى جانب مقدمي القرار الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخمسين لأن سكان جزر المحيط الهادئ كانوا من أوائل الضحايا الفعليين لا المحتملين لفترة من أحلك فترات التاريخ، وقد ثبت أنهم من أواخر الضحايا. ونحن نهني الدول النووية الخمس لدورها الرئيسي في تحقيق هذا الإنجاز العظيم وندعو جميع الأعضاء إلى الانضمام إلينا في التوقيع على المعاهدة كما وقعتها أمس باسم بلدي. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة في سبيل القضاء النهائي على جميع الأسلحة النووية. ونعتقد أن ذلك هو الهدف والالتزام النهائيين للمجتمع الدولي والبيئة العالمية.

وثمة مشكلة صعبة ترتبط بتكنولوجيا الدمار الشامل وبالعصر النووي هي التخلص من النفايات الخطرة والنواتج الثانوية والفضلات التي تشكل في حد ذاتها تهديدات فعلية بوقوع مصائب جماعية لمن شاء حظهم العاثر أن يقعوا في مسار الحوادث. وناشد ذوي النوايا المخلصة ممن يصرون على نقل البلوتونيوم وسائر المواد الخطرة عبر منطقتنا أن يفعلوا ذلك بأقصى قدر من الحرص. ونحن نقبل ونعول على ما قاله الذين يجلبون المواد الخطرة إلى منطقتنا للتدمير

كأول أمين عام لسلطة قاع البحار الدولية. وبانتخابه وما تلا ذلك من إجراءات اتخذتها جمعية السلطة فيما بعد في الشهر الماضي، أصبحت السلطة أخيراً قائمة، كما نص عليها الجزء التاسع من الاتفاقية. وإذ توجد نسبة كبيرة من الموارد المعدنية العالمية تحت مياه المحيطات، فإن لسلطة قاع البحار الدولية دوراً حاسماً في التأكد من حماية بيئة المحيطات أثناء عمليات الاستغلال. ومن الهام في هذا الصدد أن توفر الجمعية العامة أثناء هذه الدورة الموارد المالية الكافية لسلطة قاع البحار الدولية، وذلك كما فعلت مع هيئات أخرى، إلى أن تتمكن الدول الأطراف من تحمل المسؤولية في السنة القادمة.

ومن الخبرات العظيمة التي تعلمناها في السنوات الأولى من عضويتنا في الأمم المتحدة، تقدير الحاجة إلى أن نعمل كلنا مجتمعين، بإعطاء القدوة وبتصميم، لتخفيف معاناة الذين حرّموا من حقوقهم الأساسية بوصفهم بشراً، أينما كانوا. ويعكس دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة في إعلان الحقوق الصادر عنه، المعايير التي تأصلت في ثقافتنا على مدى القرون، وربما يكون قد أعطانا نوعاً من الشعور بالرضى عن أنفسنا في هذا الميدان. ولكننا أصبحنا ندرك أن بذل جهد جماعي على صعيد العالم كله للتصدي لقضايا حقوق الإنسان يعزز مجتمعنا ويتيح لنا الفرصة للمشاركة في مساعدة الآخرين.

وعلى الرغم من الأثر الذي لا مفر منه والناجم عن الاتصالات المتزايدة بالمجتمعات الغربية الحديثة، فإن أهم جوانب وقيم ثقافتنا التقليدية لا تزال قوية، لأنها ملائمة لظروفنا. فعلى سبيل المثال، لا نزال نتمسك بمفهوم الأسرة الموسعة، كما أن العديد من المبادئ المتأصلة في هذا النظام كفلت منذ مدة طويلة احترام مجتمعنا لحقوق الإنسان الأساسية.

بيد أن تغير الزمان لا بد أن يؤدي إلى تحدي التقاليد القديمة، وأن يصبح الحفاظ على معاييرنا التقليدية في ميدان حقوق الإنسان عملية للتكيف مع مجتمعنا الذي يزداد حركة وتجانساً، والذي يتعين فيه على المؤسسات القانونية والحكومية أن تلعب الآن أيضاً دوراً مركزياً. وسنستفيد من العمل مع حركة حقوق الإنسان الدولية والمشاركة فيها، وذلك كما أوضح نائب رئيسنا في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر العالمي في فيينا قبل بضع سنوات.

بروتوكول أو صك قانوني آخر يحدد أهدافاً وجداولاً زمنية معينة للحد من الانبعاثات إلى ما بعد عام ٢٠٠٠. وسيحدد هذا الإجراء ما إذا كانت الاتفاقية تفيدها فعلاً في التصدي للتهديد بتغير المناخ العالمي. ومع هذا، تعتبر بعض البلدان الصناعية الكبيرة النص المقترح المحدد الوحيد الذي قدمه تحالف الدول الجزرية الصغيرة مبالغاً فيه حتى كخطوة أولى. وأصبحت الآفاق غير مشجعة.

وبفضل عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في إصدار تقريره التقييمي الثاني الذي يمثل علامة بارزة أصبحنا نعرف اليوم أن الوقت متأخر جداً للحيلولة دون فقدان مساحات كبيرة من المناطق البرية وإمكانات السكنى نتيجة للقصور في نظام مناخ الأرض وعدم تكيفه مع المدخلات المتغيرة، ويعزى هذا إلى ارتفاع مستوى سطح البحر خلال القرن المقبل. ولذا فعلى أن نشرع جدياً في التفكير في تدابير تلائم التصدي لهذه العواقب واتقاءها. ولتنفيذ هذه التدابير تحتاج البلدان الجزرية إلى دعم مالي وتكنولوجي من العالم الصناعي. وبغير هذا سيتحول عشرات الملايين من سكان الجزر والمناطق الساحلية الواطئة في أنحاء العالم بالتأكيد إلى مشردين من ديارهم. ولم يعد العالم يتحمل إهمال اتخاذ تدابير للتكيف. وعلينا أن نبدأ العمل الآن.

وبوصفنا دولة تغطي مساحتها أكثر من مليون ميل مربع من المحيط، نعلق أهمية كبيرة على استخدام الموارد البحرية وإدارتها على نحو مستدام داخل حدودنا الإقليمية وفي المناطق المجاورة. ونحن سعداء بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، وهي الاتفاقية التي وفرت لنا إطاراً للتعامل مع قضايا هامة عديدة في هذا الميدان. وآليات الإدارة الناتجة عنها هامة بشكل خاص للبلدان التي تحيط بها المحيطات من كل جانب.

ومن بين الأحداث المشجعة الأخرى فتح باب التوقيع على الاتفاق المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وانتخاب ٢١ قاضياً في الشهر الماضي للمحكمة الدولية لقانون البحار. فضلاً عن ذلك، نلاحظ بارتياح كبير ما حصل في كنفستون، جامايكا، من انتخاب السيد ساتيا نانندان من فيجي، وهو رجل جدير بالاحترام من أبناء جزيرة في المحيط الهادئ،

تلقى بها مطالبها الخاصة. وفي الحقيقة، أننا عندما نعطي العمل الذي نقوم به هنا في مجموعته الاعتبار الذي يستحقه، فإن هذه المنظمة، حتى بدون إصلاح، تستحق تكلفتها - لا سيما عندما يأخذ المرء في الحسبان المبالغ التي تنفقها الدول على أنشطة لا تسهم في السلم والتنمية الدوليين.

مما لا شك فيه، ونحن نستهل نصف القرن التالي من عملنا، أن قدرة هذه المنظمة تلقي تحدياً من قضايا يبدو أنها تزداد بسرعة عدداً وتعقيداً. ولكن هذا ليس دليلاً على الإخفاق، أو عدم القدرة. كما أنه لا يوحي بأننا بحاجة إلى أداة أخرى. بل إنه يدل على تزايد ترابط المجتمع العالمي وزيادة نزوع الدول إلى إيجاد وتحديد مصالحها المشتركة والعمل سوياً للنهوض بهذه المصالح.

ولكي نحافظ على تجاوب الأمم المتحدة ونحسن هذا التجاوب في عالم تواجه فيه مطالب متزايدة من الضروري أن نعمل، على أساس مستمر، بفعالية لتحسين طريقة عملنا هنا. فهذه الطريقة فقط يمكننا أن نبقي منظمنا في المسار الإيجابي، ونترجم بإخلاص ولايات الميثاق إلى معان ذات أهمية مستمرة. هذا هو المعنى الحقيقي للإصلاح. إنه ليس نتيجة لقصور في الماضي، ولكنه تطوير تدريجي إيجابي.

وهذا أمر يسهل قوله ولكن، كما نعلم جميعاً، من الصعب جداً تنفيذه. ومع ذلك لا ينبغي لنا أن نسمح للصعوبة البالغة أن تحبطنا وتهزمننا. وإنما يجب أن نكرم الإنجازات العظيمة التي حققها من سبقونا هنا على مدى الخمسين عاماً الماضية بتصميمنا الذي لا يتزعزع على إدخال الأمم المتحدة إلى الألف التالية بوصفها الآلية المتعددة الأطراف الوحيدة الأكثر فعالية لتحسين ظروف الإنسان.

وأعتقد أن بوسع هذه الجمعية أن تنجز الكثير مما يمكن أن يضاف إلى قائمة الإنجازات الملموسة التي تضيف مباشرة شعوب العالم وتؤدي إلى تحسين هذه المنظمة نفسها. ولدينا التاريخ والرؤية والقيادة. فضلاً عن ذلك، فإن طابع الإلحاح واضح جلي لنا جميعاً. ولنعتقد العزم على أن نكرس أنفسنا أكثر من أي وقت مضى وأن نرقى إلى مستوى الإمكانية العظمى الموجودة في هذه القاعة.

وحيث أننا درسنا آليات مختلف معاهدات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والالتزامات المنبثقة عنها، دخلنا في مناقشات داخلية بناءة. فالأطفال، على سبيل المثال، من بين أهم ثرواتنا، ولذلك كانت أول اتفاقية انضمنا إليها هي اتفاقية حقوق الطفل. وكان إعداد تقريرنا الأول إلى تلك الاتفاقية ممارسة حافزة للتفكير. والمرأة في الثقافات الجزرية تعامل عادة بمحبة واحترام، ولكنها لا تشارك مشاركة كاملة في الشؤون العامة. وقد بدأ هذا يتغير. فقد أرسلنا مؤخرًا وفداً قويا إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، وننظر بنشاط في الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبصورة عامة، ندرك أن تطبيقنا لمعايير حقوق الإنسان يجب أن يتطور تدريجياً بماوابة تطور مجتمعاتنا.

وتقبل ولايات ميكرونيزيا الموحدة تحمل مسؤولية مواصلة الجهر، مع الدول التي أخذت على نفسها التزامات مماثلة، بالحاجة إلى تحدي الحكومات التي لا تزال ترفض منح مواطنيها الحقوق الأساسية للبشر. وهي عملية طويلة وغالباً ما تكون مثبطة، ولكن لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحافظ على التقدم الذي أحرز في الكشف عن إساءة القوي للضعيف وردعه عنها إلا إذا تكلم المجتمع الدولي بصوت قوي وثابت وجماعي.

واسترعي الانتباه على مدى بضع السنوات الماضية إلى الحالة المالية الخطيرة للأمم المتحدة والحاجة إلى إصلاح المنظمة وإعادة تشكيلها. ويشعر بعض الأعضاء بإحباط شديد نتيجة لبطء هذا الجهد مما أفقدهم العزم على الاستمرار في دفع التزاماتهم المالية إلى الأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشاكل وتهديد قدرة المنظمة على الاستمرار في القيام بعملها.

وترى ولايات ميكرونيزيا الموحدة أنه في حين أن هيكل الأنظمة المقررة قد تكون فيه أوجه إجحاف، فإنه ينبغي للدول وهي تعالجها أن تستمر في الوفاء بالتزاماتها القائمة التي حددت عملاً بالاجراءات المتفق عليها. وسيكون هناك على الدوام نوع من الخلاف على هيكل ومستلزمات التمويل. ولكن ستكون مأساة ذات أبعاد تاريخية إذا تعرض السعي لتحقيق أهداف الميثاق لإعاقة كبيرة من جانب دول أعضاء تشعر أن بوسعها بحق تحديد اشتراكاتها كما يروق لها وفقاً للكيفية التي

وستتطلع النمسا بدور نشط في التحضير للذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لإعلان وبرنامج عمل فيينا المقرر القيام به عام ١٩٩٨. أما اليوم فمهمتنا الرئيسية لا تكمن في وضع معايير دولية جديدة في مجال حقوق الإنسان، بل في كفاءة الاحترام الكامل للمجموعة الكبيرة من المعايير والقواعد الموجودة في جميع أنحاء العالم. وهذا يتطلب مشاركة نشطة من كل منظومة الأمم المتحدة. وهذا يشمل مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالإدارة، وجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة في مجال قضاء الشباب، وبرنامج شعبة منع الجريمة والقضاء الجنائي بالأمانة العامة لتعزيز نظم القضاء الجنائي، وإدماج عناصر حقوق الإنسان ضمن البعثات الميدانية للأمم المتحدة. وفي غمرة التحضير لعام ١٩٩٨، يجب تحسين التعاون والتكامل في مجال حقوق الإنسان على مستوى المنظومة.

وتعلق النمسا أهمية خاصة على تشجيع الأقليات وحمايتها كوسيلة لمنع الصراعات وحسمها. واحترام حقوق الأقليات أمر جوهري بالنسبة لتحقيق تنمية سلمية والتوصل إلى علاقات حسن الجوار. وحالة تيرول الجنوبية مثال ممتاز في هذا الصدد، فبعد نصف قرن من إبرام معاهدة باريس لعام ١٩٤٦ بين النمسا وإيطاليا، وهي معاهدة لها أهمية قصوى بالنسبة لبقاء الأقلية النمساوية، يتمتع سكان تيرول الجنوبية بالحماية التي يكفلها استقلالهم الذاتي المنظم بعناية مما يشكل مثالا مناسباً للاحتذاء به في الحالات المماثلة في المناطق الأخرى.

وننتقل إلى مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة. يقدر أنه ينتج عن مبيعات المخدرات ما يزيد على ١٢٠ بليون دولار سنويا، وهذا يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. هذه القوة الاقتصادية لتجار المخدرات تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار كثير من البلدان وللمؤسسات الديمقراطية والقانونية. وإدمان المخدرات له عواقبه الاجتماعية الخطيرة على المجتمعات والأفراد. ولهذا يجب أن تظل لمكافحة المخدرات الأولوية القصوى في الأمم المتحدة. وترحب النمسا بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة عام ١٩٩٨ تركز لهذه المسألة. وبغية إنجاح هذه الدورة، ينبغي لنا أن نبدأ قريبا التحضير لها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد وولفغانغ شوسيل، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الاتحادي للنمسا.

السيد شوسيل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرنا أن نشهد الجمعية العامة، وهي الجهاز الرئيسي في عملية إصلاح المنظمة، تجتمع بقيادة رئيس يجمع بين الدراية المتعمقة بالأمم المتحدة والسمعة في القيادة القوية.

لقد سبق لزميلي ممثل أيرلندا أن حدد الخطوط العريضة لمواقف الاتحاد الأوروبي التي نؤيدها تأييدا تاما. وسأتطرق باستفاضة إلى بعض النقاط التي تعلق عليها النمسا أهمية خاصة.

عندما ناقش رؤساء الدول والحكومات الحاجة إلى الإصلاح قبل عام، أعربوا عن إرادتهم السياسية في أن يقدموا للقرن الحادي والعشرين أمما متحدة مجهزة وممولة ومنظمة بحيث تخدم بفعالية الشعوب التي أنشئت باسمها. إلا أن التقدم الذي تم إلى الآن في تنفيذ هذا الالتزام غير كاف. ولئن كان الأمين العام، الذي أود أن أشيد إشادة شخصية حارة بقيادته الملهمة للمنظمة، قد قام بعدد من مبادرات الإصلاح الهامة، فإن الأفرقة العاملة المنبثقة عن الجمعية العامة لم تحرز إلا تقدما محدودا. ولا يزال هناك المزيد مما يجب عمله. وينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان دائما أن الإصلاح ليس مجرد تخفيض في الحجم، ولكنه الماثرة على تحقيق أهدافنا بفعالية وكفاءة. وهناك أربعة مبادئ يجب، في نظرنا، أن ترشد جدول أعمال الإصلاح الذي نضطلع به. المبدأ الأول الذي يجب أن يحظى بالأولوية القصوى وكشرط مسبق للإصلاح، يتمثل في أنه يجب أن نفي بالتزاماتنا المالية وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛ ويجب أن نضع ولايات واضحة ونقدم الموارد اللازمة لها؛ ويجب أن نكمل القدرة التنافسية لمنظومة الأمم المتحدة؛ ويجب أن نقضي على الازدواجية والتبذير وسوء الإدارة.

إننا نود أن نرى قيادة قوية للأمم المتحدة في المجالات التالية.

بالنسبة لحقوق الإنسان، تشكل نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا

الجهود لتعزيز قدرات منع الصراع وحفظ السلام في أفريقيا.

وبالنسبة للدبلوماسية الوقائية، شهدنا على مر السنوات القليلة الماضية زيادة في وزع البعثات الميدانية السياسية الصغيرة. وهذه البعثات تؤدي دورا هاما في جهود الدبلوماسية الوقائية التي يبذلها الأمين العام وممثلوه الخاصون، وفي تنسيق مبادرات بناء السلام. وتشجع النمسا الأمين العام على زيادة استخدام هذه الأداة المجزية التكلفة. ولهذا، فإننا نؤيد اقتراحه بوضع إجراءات واضحة للميزانية تكفل أساسا ماليا سليما ويمكن التنبؤ به لتلك البعثات.

لقد تولت الأمم المتحدة القيادة في وضع مفهوم بناء السلام بعد الصراع. واليوم، فإن الأمم المتحدة، وكذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تضع مفاهيم لكيفية المساعدة في توطيد السلام ومنع نشوب الصراعات مرة أخرى. وهدف بناء السلام هدف سياسي، إلا أنه كثيرا ما يتطلب اتخاذ إجراءات في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإنساني أو مجال حقوق الإنسان.

إن التنوع الواسع للصكوك المتاحة تبينه بوضوح دراسة استقصائية أجريت مؤخرا عن قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعمير بعد انتهاء الصراع، وهي دراسة جمعتها وحدة دعم التعمير والتنمية التابعة للأمانة العامة والتي تتخذ فيينا مقرا لها.

وتمثل قدرة منظومة الأمم المتحدة على العمل بأسلوب متكامل في مجال بناء السلام امتحانا لقدرتها الشاملة على الإصلاح والتحديث. وناشد الأمين العام أن يضع معايير شاملة ومبادئ توجيهية للتنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة القيادة في أنشطة بناء السلام. كما نشجع الأمين العام على تكثيف تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الأطراف العاملة في هذا الميدان.

وفيما يتعلق بالصراعات الإقليمية، فإن ضيق الوقت يمنعني من التعرض بالتفصيل للحالات الكثيرة القائمة في كل أنحاء العالم، والتي يحاول فيها المجتمع الدولي، تحت قيادة الأمم المتحدة في أكثر الأحيان، وضع حد للصراعات والمعاناة الإنسانية - كما هو الحال

والإتجار بالمخدرات غير المشروعة يتواكب مع الجريمة المنظمة وغسل الأموال عبر الحدود وكلها لا يمكن مكافحتها إلا من خلال تكثيف التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، نشجع توثيق التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات وشعبة منع الجريمة بالأمانة العامة.

أنتقل الآن إلى مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال. هناك ظاهرة تتصل اتصالا وثيقا بالجريمة المنظمة، وهي الاستغلال الجنسي للأطفال، وهذا الشكل المعاصر للعبودية يمكن أن يفضي إلى عواقب وخيمة تستمر طوال الحياة، بل وتهدد الحياة، وتؤثر على التطور البدني والنفسي والاجتماعي للأطفال. ولما كانت حقوق الطفل والمرأة في صلب اهتماماتنا، فإننا نود في هذا الصدد أن نؤكد من جديد الأهمية التي نعلقها على إعلان وبرنامج عمل بيجين وكذلك على توصيات مؤتمر استكهولم العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية الذي عقد مؤخرا. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن القضاء على الاتجار بالأطفال والنساء واستغلالهم في الأغراض الجنسية إلا بالمشاركة العالمية التي توحد الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا يزال حفظ السلام الأداة الرئيسية للمجتمع الدولي في مساعدة أطراف الصراع على تنفيذ اتفاقات السلام أو في توفير استجابة عاجلة لحالات الطوارئ المعقدة. وفي ضوء العبرة المستقاة من البعثات السابقة، فإننا نؤيد تأييدا قويا تحسين قدرة المنظمة على الوزع السريع، بما في ذلك إنشاء مقر للوزع السريع.

وهناك الآن حوالي ٢٠٠ ١ فرد نمساوي - من أفراد القوات، والمراقبين العسكريين، وأفراد الشرطة المدنية، والمدنيين - يخدمون في بعثات الأمم المتحدة وفي قوة التنفيذ في البوسنة والهرسك. وسنواصل المشاركة في هذه العمليات. وفي هذا السياق، يسرني أن أعلن أن بلدي سيشارك في نظام الترتيبات الاحتياطية. وسنستمر أيضا في مساعدة الأمم المتحدة في جهودها المبذولة لتحسين مستوى موظفي حفظ السلام عن طريق اشتراكنا في برنامج فريق الأمم المتحدة للمساعدة على التدريب. وتقدم مراكز التدريب الدولية في النمسا برامج لتدريب العسكريين وكذلك تدريب المدنيين. ونشارك مع منظمة الوحدة الأفريقية في بذل

القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أخذ على عاتقه هذا التحدي، ووافق على مجموعة من المبادئ والأهداف والالتزامات لتعزيز فوائد هذه العملية والتخفيف من آثارها السلبية. ونحن نرحب بتصميم منظومة الأمم المتحدة على ترجمة نتيجة قمة كوبنهاغن إلى عمل فعلي لصالح كل الناس.

ونسعى جاهدين، على الصعيد الوطني، إلى الوفاء بالتزاماتنا حتى في وقت تخفيض الميزانية. وأغتنم هذه الفرصة لأذكر بالدعوة التي وجهتها النمسا إلى عقد مؤتمر إقليمي لمتابعة القمة الاجتماعية في فيينا في نهاية عام ١٩٩٧ أو بداية عام ١٩٩٨.

أما عن موضوع نزع السلاح فأقول إن النهج الأكثر تعاوناً في مجال الأمن هو تهيئة بيئة مؤاتية لإعطاء زخم جديد لنزع السلاح الدولي وتحديد الأسلحة. ويجب بذل جهود جادة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل ولتعزيز النظم المختلفة لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وفي الوقت ذاته، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للمجالات المتعلقة بنزع السلاح التقليدي، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والأسلحة الخفيفة، ونقل الأسلحة، وكذلك لزيادة تطوير النظم العالمية للشفافية في مجال التسلح. وترتيب فاسنار الذي أنشئ مؤخراً في فيينا سيكون إسهاماً هاماً في مجال السلم والأمن الدوليين.

واستجابة للمأساة الإنسانية المتمثلة في ضحايا الألغام البرية من المدنيين، كانت النمسا ضمن البلدان الأولى التي أقرت فرض حظر اختياري تام على الألغام البرية المضادة للأفراد، وهي تعتزم العمل من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي للحظر الشامل لهذه الآفة التي نكبت بها البشرية.

ويشكل اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معلماً بارزاً على طريقنا نحو مستقبل أكثر أمناً، مستقبلاً خالٍ من تنافس الأسلحة النووية الذي كان سمة الحرب الباردة. وترحب النمسا بوقف التجارب الاختياري الذي صرحت به كل الدول الخمس المعلن عن حيازتها للأسلحة النووية، وندعو جميع الدول إلى العمل على التصديق على وجه السرعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بغية تعزيز عدم انتشار

في منطقة البحيرات الكبرى وليبيريا وأفغانستان. وسأقصر كلامي على صراع يدور في منطقتنا المباشرة، أي الحالة في منطقة البلقان: في يوغوسلافيا السابقة.

يتابع بلدي التطورات هناك بكثير من الأمل وكثير من القلق أيضاً، لأن تنفيذ اتفاق دايتون للسلام يقصر عن توقعاتنا وخاصة في المجال المدني. ومع ذلك، يجب علينا ألا نغفل عن أهم الإنجازات التي حققتها هذا الاتفاق، وهو أن حرباً وحشية ودامية قد أوقفت، وأن الطريق إلى عودة البوسنة والهرسك إلى الحالة الطبيعية أصبح ممهداً. ومن العلامات المشجعة هناك أن صناديق الاقتراع حلت محل طلقات الرصاص.

وتمثل الانتخابات التي أجريت في ١٤ أيلول/سبتمبر خطوة حيوية إلى الأمام، وتبين مدى تصميم شعب البوسنة على مواصلة عملية السلام. والمهمة الأولى الآن هي إنشاء مؤسسات مشتركة على النحو المتوخى في اتفاق دايتون. وبغض النظر عن المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الأطراف أنفسهم عن التنفيذ التام لاتفاقات دايتون للسلام، يتحتم على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن ذلك البلد بعد انقضاء ولاية القوات الدولية بحلول نهاية هذا العام. فسيتعين علينا أن نستمر في مساعدة الشعب والسلطات في البوسنة والهرسك، في جهودهما لإعادة بناء مجتمع مدني، ولتعزيز المصالحة فيما بين المجموعات العرقية.

وتشكل الإدارة المستدامة للموارد البيئية لكفالة التقدم البشري وبقاء الإنسان تحدياً رئيسياً في بداية القرن الحادي والعشرين. ولكننا في الوقت الحالي نقوض قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها. وللأمم المتحدة أن تؤدي دوراً حيويًا في التوصل إلى إدراك عام لمفهوم الاستدامة وفي النهوض بتطبيقه. لذا، نعلق أهمية كبرى على الدورة الاستثنائية التي ستعقدتها الجمعية العامة في العام القادم بشأن الاستعراض والتقييم الشاملين لجدول أعمال القرن ٢١. ومن الخليق بالدورة الاستثنائية ألا تقتصر على تقويم تنفيذ التزامات ريو، بل أن تتوصل أيضاً إلى توافق عالمي في الآراء حول مجالات هامة جديدة مثل الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج والطاقة والنقل.

كما أن عملية العولمة تغير تغييراً عميقاً بارامترات التنمية الاجتماعية في كل البلدان. ومؤتمر

التنسيق الرئيسية للإعلام والتحليل والمشورة والمساعدة في ميدان التنمية الصناعية المستدامة؛ ودور لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي، وهي المركز الدولي لتعزيز وتنسيق وتوحيد قانون التجارة الدولية. ونود أن نشيد بهذه اللجنة للطريقة القديرة التي تؤدي بها مهمتها. والحكومة النمساوية تتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء تلك اللجنة، في اجتماعها القادم الذي سيعقد في فيينا في ربيع عام ١٩٩٧.

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقد أدركت على مر السنين، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة في فيينا، مدى أهمية بناء سمعة راسخة للإدارة الحسنة غير المترهلة. كما خضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإصلاحات جذرية، بتبسيط إجراءات أمانتها، وبالتحديد الواضح لأولوياتها ومجالات اهتمامها. وبوصفنا بلدا من البلدان المضيئة للأمم المتحدة، نلتزم التزاما خاصا بجهود الإصلاح التي تبذلها هذه المنظمات ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وسندعم كل الجهود المبدولة للوفاء بالالتزامات التي وافقنا عليها جميعا في العام الماضي، لجعل الأمم المتحدة مؤهلة للقرن الحادي والعشرين.

خطاب السيد جانيز درنوفزيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يذلي به رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد جانيز درنوفزيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، سعادة السيد جانيز درنوفزيك، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

السيد درنوفزيك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو أن تسمحوا لي بتهنئة الرئيس وبلده، ماليزيا، بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. إننا نقدر إسهاماته الكثيرة في عمل الأمم المتحدة غاية التقدير، ونحن على

الأسلحة النووية وانقاذ هذا الكوكب من مزيد من الأضرار البيئية.

وستلعب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولجنتها التحضيرية، إلى حين دخولها حيز النفاذ، دورا حيويا في التحقق من تنفيذ حظر التجارب. وتعتبر النمسا من دواعي فخرها أن تستضيف هذه المنظمة الدولية الهامة، وستسهم بنصيبها في خلق ظروف العمل المؤاتية لها. إن موقف فيينا التي تستضيف فعلا المنظمة الدولية للطاقة الذرية كمركز لعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي، يزداد قوة بإضافة منشآت حيوية للتحقق النووي.

ولا يمكن كسب هذه المعركة إلا باتباع نهج ذي مسارين: الأول هو جعل عدم الانتشار شرطا أساسيا لتخليص أنفسنا من خطر الدمار النووي. والثاني هو مطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية باحترام التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنزع سلاح ترساناتها النووية بهدف نهائي هو القضاء التام على هذه الأسلحة.

وعلى الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور رائد في التطوير التدريجي للقانون الدولي. والنمسا تقدر كل التقدير أعمال لجنة القانون الدولي. وترى أن وضع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية يكتسب أهمية قصوى في الوقت الراهن. وهي تؤيد بقوة التبكير بإنشاء المحكمة، لإيقاف ظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا: إن التزامنا القوي بالأمم المتحدة يتجلى أيضا في الدور الذي تضطلع به النمسا بوصفها أحد مقار المنظمة. فبرامج ووكالات الأمم المتحدة القائمة في فيينا تمثل أدوات بالغة الأهمية في الجهود الدولية لمواجهة التهديدات الجديدة للسلام والأمن والتنمية. وأشير إلى الدور الأساسي الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع الانتشار النووي؛ ودور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وشعبة الأمم المتحدة للجريمة، التي تتولى مكافحة إساءة استعمال المخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة والفساد؛ ودور مكتب شؤون القضاء الخارجي، وهو الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة للتعاون الدولي في مجال استخدام القضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ ودور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهي وكالة

للجمعية العامة كان بطيئا، وهذه حقيقة لا بد من تسجيلها بشعور بالقلق. والدورة الراهنة للجمعية العامة ومناقشتها العامة ينبغي أن توفر حوافز جديدة وأن تنشطا عملية الإصلاح التي ينبغي أن تجري بطريقة متماسكة ومتوازنة.

إن عملية تخفيض حجم الأمانة العامة، بينما تلقى الترحيب وتعتبر ضرورية، ينبغي أن تصح جزءا من تغيير أوسع نطاقا يتسم بتحديد واضح لأولويات الأمم المتحدة وبتخصيص كاف لمواردها البشرية والمادية. كما يجب أن يحقق انضباط أكبر في تمويل الأمم المتحدة. وهذا ينبغي أن يصاحبه جدول جديد للأنشطة المقررة أكثر توازنا. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع أشكال مجددة للتمويل، وبخاصة في مجالات مثل حماية البيئة والتنمية المستدامة. وأخيرا وليس آخرا، هناك في عدة أجزاء من الأمم المتحدة حاجة إلى إجراء تغيير هيكلي. والتوسع والإصلاح الضروريان لمجلس الأمن - اللذان يتضمنان توسيعا معقولا - مثال من الأمثلة على ذلك. ومن الواضح أن الجهود الرامية إلى الإصلاح ينبغي أن تجري جنبا إلى جنب مع تنفيذ المهام الأساسية للأمم المتحدة.

إن صيانة السلم والأمن الدوليين هي الهدف الرئيسي للأمم المتحدة. وأحد مجالات تنفيذ هذا الهدف - وهو مجال تزداد أهميته باستمرار - هو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الجهود المشتركة من أجل السلام العالمي. ونحن نرى إمكانيات في مختلف أجزاء العالم لوضع ترتيبات أمنية دائمة قائمة على المنظمات الإقليمية وتعاونها مع الأمم المتحدة.

وسنواصل تأييد الجهود الرامية إلى التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عن طريق وسائل مثل المشاورات المتزايدة والتأييد الدبلوماسي والدعم التشغيلي المتبادل والعمليات المشتركة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي أوروبا، يتزايد باستمرار دور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورحب بالتكامل والتعاون المتناميين بين هذه المنظمات والأمم المتحدة ونؤيدهما.

افتناع بأن حكمته ستقود هذه الدورة للجمعية العامة إلى خاتمة ناجحة.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر الأستاذ ديوغوفريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، على قيادته الحكيمة المبدلة للجمعية العامة في دورتها التذكارية الخمسين.

لقد انقضى نصف القرن الأول من حياة الأمم المتحدة، والجمعية العامة تجتمع الآن في وقت تتاح فيه فرص كبيرة. ونادرا ما حظيت الأمم المتحدة بهذا القدر الكبير من التحرر من الخلافات في العلاقات فيما بين الدول الكبرى في العالم. وعلاوة على ذلك، فإن زمننا هو زمن التغيير الكبير المبشر بالخير، ولم يحدث من قبل أن كان العالم مهيبا بقدر أكبر مما هو عليه الآن لانتهاز فرص التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لمنفعة الجميع. والتحول الديمقراطي الذي حدث في أجزاء كبيرة من العالم حسن تحسيننا كبيرا نوعية الحياة وأضاف فرصا هامة بالنسبة إلى جزء كبير من سكان العالم.

ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل خطيرة للغاية قائمة. والفقر والتفكك الاجتماعي، والتدهور البيئي، وأشكال جديدة من تهديد السلم والأمن الدوليين تمثل مخاطر جسيمة على مستقبلنا المشترك. وحقيقة أن عالمنا لم يعد مهددا بتنافسات الحرب الباردة لا تبعث على كثير من العزاء إذا ما فكرنا في المخاطر التي تلقي ظلالها على طريقنا نحو المستقبل. إن الفرص الفريدة في عصرنا يمكن أن تضيع.

ولم يحدث من قبل أن كان الوقت أثمن مما هو عليه الآن، والحاجة إلى القيام بعمل شامل فعال أوضح مما هي عليه الآن. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على تكييف نفسها حتى تصبح أكثر فعالية وأكثر نجاحا في مواجهة التحديات القائمة. وجوهر المهمة الرئيسية التي على الأمم المتحدة أن تقوم بها اليوم يمكن إيجازه في كلمتين: التكيف والتحديث. إن الحاجة الملحة إلى تكييف وتحديث المنظمة ينبغي أن ترشد أنشطتها، وبخاصة تلك الرامية إلى إصلاحها.

ومع ذلك، فإن تجربة الأمم المتحدة لجهود الإصلاح التي بذلت في العام الماضي لم تكن مرضية تماما. والتقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة المختلفة التابعة

اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وفي سلوفينيا رحبنا بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في البوسنة والهرسك قبل عشرة أيام، باعتبارها خطوة إيجابية إلى الأمام وباعتبارها إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وفي إطار إدارة الحالة في البوسنة والهرسك بعد النزاع تزداد الحاجة إلى ضمان إعادة البناء الاقتصادي وتقديم المساعدة الاقتصادية الكافية. وتشارك سلوفينيا بنشاط في الجهود الدولية المبذولة لإعادة البناء الاقتصادي في البوسنة والهرسك ولا تزال تستضيف الكثير من اللاجئين البوسنيين.

وسلوفينيا بلد فتي حصل على عضوية الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٢. وخلال السنوات الخمس المنقضية على الاستقلال حققت سلوفينيا نتائج إيجابية في عملية التحول السياسي والاقتصادي. وتمكنت بفضل زيادة التعاون مع جيرانها وفي المنطقة من بلوغ درجة عالية من الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ونعتقد جازمين أنه ينبغي اعتبار هذه السياسة إسهاما في استقرار المنطقة المستدام.

وبعد نجاح سلوفينيا في التحول أصبحت على استعداد لتحمل نصيبها من المسؤولية لا عن الترتيبات الإقليمية فحسب بل عن السلام والاستقرار الدوليين أيضا، وهذا هو السبب في سعي سلوفينيا إلى أن تصبح عضوا في مجلس الأمن للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩: للمشاركة بنشاط في الدور المحوري للمجلس في وضع نظام فعال للأمن العالمي في وقت يواجه فيه مجلس الأمن تحديات كبيرة للسلام والاستقرار الدوليين. ونؤمن تماما بأن بوسع سلوفينيا أن تفي بكل ما يتوقع منها وأن تعمل مع الدول الأعضاء الأخرى كيما تسهم بالكامل في النهوض بالمهام الملحة التي يضطلع مجلس الأمن بها.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد جانيز درنوفريك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، من المنصة.

ولا يزال نزع السلاح من بين أهم المجالات التي للأمم المتحدة دورا رئيسيا فيها، ويمكن القول إن الأمم المتحدة عززت، في السنوات الأخيرة، دورها الرائد التنسيقي في هذا المجال. والاتفاق بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية الذي حقق في العام الماضي وإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية يشهدان على ذلك.

وترحب سلوفينيا بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقعناها بالأمس. ولقد اتخذت سلوفينيا نهجا نشطا في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ بدايتها. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن أن يسهم في عالم أكثر أمنا في المستقبل إلا التنفيذ الصارم للمعاهدة.

ولقد تكثف التفاعل بين مؤتمر نزع السلاح وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن القمين بنا أن نسعى إلى زيادة تحسين آلية نزع السلاح. وفي هذا السياق، نلاحظ مع الأسف أن مشروع توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لا يزال غير مكتمل. ولا يزال نعتقد أن جميع الدول الراغبة في الإسهام في جهود نزع السلاح الدولي والقادرة على القيام بذلك الإسهام ينبغي أن تمكن من الاشتراك في مؤتمر نزع السلاح بوصفها أعضاء كاملي العضوية. وسلوفينيا ترغب في أن تكون من بين أعضاء المؤتمر وهي قادرة على ذلك.

وتؤيد سلوفينيا أيضا أنشطة المجتمع الدولي التي يحتاج إليها للحد من استخدام الأسلحة غير الإنسانية المفترضة الضرر وللقضاء عليها في آخر الأمر - ومن بين هذه الأسلحة الألغام البرية المضادة للأفراد - وهي على استعداد للمشاركة بنشاط في هذه الجهود.

وفي البوسنة والهرسك، بدأت عملية العودة إلى الحالة الطبيعية. وقبل أقل من عام، شاركت سلوفينيا جميع أعضاء المجتمع الدولي في الإعراب عن التقدير للولايات المتحدة الأمريكية وجميع الدول الأخرى المشاركة في الإعداد لاتفاق دايتون.

وبعد سنوات طويلة من الممارسات العقيمة على نحو مأساوي آن الأوان لأن تتخذ خطوة حاسمة في سبيل السلام الحقيقي في البوسنة وفي البلقان. فالعمل العسكري الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي أعطى مصداقية للكلمة المكتوبة وأوجد ظروفًا مهيأة لبذل جهد شامل لإعادة بناء البوسنة والهرسك

وأصبح لزاما على البوسنيين والصرب والكروات أن ينظموا تعاونهم بأن يقيموا أولا مؤسسات مشتركة.

وأعتبر هذه الانتخابات خطوة أولى هامة في إطار عملية التحول الديمقراطي والاستقرار التي يجب أن تدفع قدما. وسيتوقف نجاحها قبل أي شيء آخر على الأطراف البوسنية. كما أنه سيتوقف على البلدان المجاورة وخصوصا كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وسيتوقف أخيرا على دعم المجتمع الدولي. وتؤيد حكومتي استمرار العمل المدني والعسكري الدولي بغية توفير البيئة اللازمة لصون السلام ومنع العودة إلى الحرب.

ومما يقلق لكسمبرغ تعطيل العملية السلمية في الشرق الأوسط الذي أعقب تغيير الحكومة في إسرائيل. ونرى أنه لا بديل عن هذه العملية المعقدة والهشة التي هي ثمرة مفاوضات مضنية. ونحث أصدقاءنا في إسرائيل على مواصلة هذه العملية والامتثال للالتزامات المتعهد بها وتنفيذ هذه الالتزامات بمقتضى اتفاقات أوسلو وتلافي وضع عقبات جديدة. ونحن نخشى أن تولد أي سياسة أخرى مزيدا من التوتر والعودة مجددا إلى إطلاق موجة عنف متصاعدة يمكن أن تعاني منها جميع شعوب المنطقة. والأحداث المضجعة التي وقعت في الضفة الغربية اليوم تهدد بنسف النتائج التي تحققت بعد عدة سنوات من الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وتدين حكومة لكسمبرغ الاعتداءات التي شنتها حكومة صدام حسين مؤخرا على السكان الأكراد في شمال العراق. فلم يكن هناك بد من اتخاذ تدابير للرد على هذا العدوان الجديد. ونحن ندعو إلى انسحاب كامل للقوات العراقية وإلى الاحترام التام للسلامة الإقليمية للعراق. ونأمل أن ينفذ قرار "النفط مقابل الطعام" دون تأخير حتى تخفف المتاعب التي يعاني منها السكان المدنيون في ذلك البلد.

أما الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وبوجه خاص في بوروندي فتظل تشير أكبر أسباب قلقنا. وأؤيد تماما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية لتحول دون أن تحدث في بوروندي مأساة كالتى حدثت في رواندا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جاك بوس، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الخارجية والتعاون في لكسمبرغ.

السيد بوس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنيئ الرئيس بحرارة بالغة على انتخابه رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعرب عن الشكر للرئيس السابق، السيد فريتاس دو امارال، على التزامه ومهارته واتزانه في توجيه عملنا في الدورة الماضية للجمعية.

كذلك أود أن أعرب عن تقديري لأميننا العام السيد بطرس بطرس غالي لأعماله الجارية المتميزة من أجل منظمنا منذ بداية ولايته.

وآراء حكومة لكسمبرغ في القضايا الدولية الرئيسية هي نفسها التي أعرب عنها شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي. وقد عرضها على الجمعية أمس صباحا السيد ديك سبرنغ رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية في أيرلندا.

وقد علمت لكسمبرغ بمزيد من الارتياح أن جمعيتنا العامة اتخذت بالأغلبية الساحقة القرار المتضمن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتحت باب التوقيع عليه. وقد وقعت بالأمس باسم حكومة لكسمبرغ على تلك الوثيقة التي تسجل تقدما هاما نحو عدم انتشار الأسلحة النووية وإقامة عالم أكثر أمانا وإنسانية. وآمل أن تواصل الأطراف المعنية العمل من أجل توفير الظروف الملائمة لسرعة إنفاذ هذه المعاهدة.

وفي مجال نزع السلاح أيضا أؤيد بلا تحفظ عمل الأمم المتحدة بشأن مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد التي ظلت على مدى الأيام وبعد صمت المدافع بوقت طويل في غضون النزاع تسقط أعدادا لا حصر لها من الضحايا. فإذا وجد شر يتعين استئصاله فهذا هو الشر.

وإنني لسعيد بالتقدم الهام الذي تم إحرازه في أقل من عام واحد في النزاع في يوغوسلافيا السابقة. وأرحب بإجراء الانتخابات في ١٤ أيلول/سبتمبر الذي يسجل مرحلة حاسمة في مستقبل البوسنة والهرسك.

جدا في إنشاء آلية دولية مصممة لأن توفر حماية فعالة لحقوق الإنسان. ويتبدى هذا الدور في أشكال شتى، منها بذل الجهود للقيام بتحريات وتحقيقات منتظمة بقصد تطبيق الجزاءات ضد المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وتساند لكسمبرغ الإنشاء السريع لمحكمة جنائية دولية، تكون خطوة حاسمة إلى الأمام نحو كفالة احترام مبادئ القانون الدولي.

إن البشر الأشد عرضة للمخاطر هم أولادنا ولذلك فهم جديرون بحماية خاصة. وإقرار الاتفاقية بشأن حقوق الطفل يمثل تقدما كبيرا. فإذا ما طبقت تلك الاتفاقية تطبيقا دقيقا ستكون صكا لا يقدر بثمن في حماية الأطفال ضد العنف البدني والنفسي. وفي ١٩٩٥ اقترحت حكومتي على الأمم المتحدة مبادرة مماثلة بل في الواقع مبادرة تكميلية لإزالة استغلال عمل الأطفال. وإني أرحب بإقرار هذه الجمعية لذلك الاقتراح الرامي إلى مساعدة عشرات الملايين من الأطفال الذين يجبرون على العمل منذ سن مبكرة. إن هذا الجهد من الجدير تعزيره ومواصلته. وتحيي لكسمبرغ نتائج مؤتمر ستوكهولم العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. وحكومتي عازمة على أن تساند التعاون الدولي على منع الاستغلال الجنسي للأطفال وعلى القضاء عليه في سبيل توفير الحماية والصون الفعالين للأطفال على الصعيد الدولي ضد مثل تلك الممارسات الإجرامية.

وتحدث عولمة الاقتصاد العالمي تغييرات عميقة في العلاقات الدولية. وهناك ثورة حقيقية في تكنولوجيات الإعلام والاتصالات، قصرت المسافات الجغرافية إلى لا شيء، فأدت إلى الإسراع بالمعاملات التجارية والتدفقات المالية، وكذلك إلى مزيد من تكامل الأسواق. وقلبت رأسا على عقب أفكار كانت مقبولة بصفة عامة، وأثيرت الآن مسائل هامة حتى فيما بين البلدان المصنعة، حيث نمت البطالة إلى أبعاد تدعو إلى القلق الشديد.

وفي الوقت نفسه نلاحظ أن عددا كبيرا من البلدان النامية لا يزال على هامش التنمية ولا يزال ينوء تحت ثقل الفقر المدقع. وعلى حين أعلنت منظمنا عام ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر، هناك أكثر من ١.٥ بليون من الكائنات البشرية لا يزالون يعيشون

ودون تدهور في الحالة يمكن أن يقحم المنطقة في غمرة الحرب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ساليفو (النيجر).

وخفضت الأمم المتحدة خلال العام الماضي عدد عملياتها الخاصة بحفظ السلام تخفيضا كبيرا. بيد أن هذا التخفيض في نشاطاتنا والإنتكاسات التي شهدناها في الماضي من الخلق بهما ألا يقلل جهودنا الرامية إلى تعزيز مقدرة الأمم المتحدة على أن تتفادى وتمنع انتشار النزاعات، وعلى أن توفضها، وعلى أن تنقذ أرواحا بشرية.

وليس، إطلاقا، من العدل توجيه النقد إلى الأمم المتحدة عندما تمنى إحدى عمليات حفظ السلام بمصاعب. إن كثيرا من وجوه التقصير التي تعزى إلى الأمم المتحدة يمكن حلها إذا قامت جميع الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها إلى منظمنا، وخصوصا إذا أتاحت لها ما تحتاج إليه من موارد. لهذا السبب، تساند لكسمبرغ العمل والتفكير الجاريين في الوقت الحاضر والرامييين إلى تزويد المنظمة بقوة للتدخل السريع تمكنها من أن تتخذ في الوقت المناسب خطوات رد فعل على الأزمات. وفي الحالات التي أخفقت فيها الوسائل غير العسكرية، لا بد أن يكون من المستطاع نشر كتائب جيدة التدريب ومزودة بالعتاد اللازم في الميدان، بسرعة كبيرة، لتطبيق مقررات مجلس الأمن.

ولذا ينبغي إسناد مزيد من المسؤولية إلى المنظمات الإقليمية. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تلعب الآن دورا رائدا في تصريف شؤون المنازعات في أوروبا والقوقاز. ومنظمة حلف شمال الأطلسي، في يوغوسلافيا السابقة ومنظمة الوحدة الأفريقية، في منطقة البحيرات الكبرى، تفعلان الشيء نفسه. وتوجد منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرهما، تضطلع بمهام مماثلة بتأييد الأمم المتحدة.

ويبدأ الأمن الدولي من أمن الفرد، فيما يتعلق بحقوقه الأساسية وحمايته من أي انتهاك لهذه الحقوق، بما فيها الحماية من أفعال حكومته. وإذن لا يوجد ما يمكن أن يبرر انتهاكات حقوق الإنسان، وهي حقوق لها بحكم طبيعتها قيمة عالمية. وتلعب منظمنا دورا هاما

هذا الإسهام متواضعا، في إقرار السلام عن طريق تشجيع التنمية.

وخط سير العمل الثالث الرئيسي هو تعزيز مقدررة الأمم المتحدة على العمل في الحقل الاقتصادي والاجتماعي. ويقتضي هذا التعزيز إصلاحات جريئة لهياكلها. وفيما يفوق ويجاوز اقتراحات مؤتمر القمة للبلدان المصنعة الرئيسية المعقود في ليون، والتي أرحب بها، أنادي بإقامة هيكل تنسيق وحيد وصارم لجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا أنادي بأن تعاد، على أساس توافق الآراء، هيكله الهيئات والتفويضات المعنية: وفي هذا السياق ألاحظ باهتمام اقتراح المؤتمر العشرين للاشتراكية الدولية، الذي انعقد في الآونة الأخيرة في هذا المبنى بالذات، مناديا بإنشاء مؤسسات اقتصادية متكاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإنشاء مجلس أمن اقتصادي للأمم المتحدة.

ورابعا يجب أن ننمي التعاون مع ممثلي المجتمع المدني المنظم، أي مع المنظمات غير الحكومية. إن مشاركة المنظمات غير الحكومية في المنظمات الدولية تعزز إلى حد ما، الشرعية السياسية لتلك الهيئات الدولية. وممثلو المجتمع المدني اليوم يلعبون دورا أساسيا في نشاطات منظومة الأمم المتحدة، سواء في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، أو في المساعدة الإنسانية أو التعاون من أجل التنمية. وهم يقدمون إسهاما لا يقدر بثمن ليس فقط في النشاطات التشغيلية للمنظمة، ولكن لأساليب تفكيرها أيضا، كما تشهد بذلك المشاركة الهامة للمنظمات غير الحكومية في إعداد وعقد ومتابعة المؤتمرات العالمية الكبرى التي تنظمها الأمم المتحدة.

وتم التأكيد على هذا البعد الجديد لعملنا في مؤتمر الاتحاد العالمي لروابط الأمم المتحدة، الذي يشرفني أن أشير إلى أن اجتماعه بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين قد عقد في لكسمبرغ قبل أكثر قليلا من شهر.

ولا تزال الحالة المالية لمنظمتنا مسألة تثير قلقا بالغا. ففي تموز/يوليه، استنفدت السيولة المالية للأمم المتحدة، وهذه الحالة يمكن أن تسوء منذ الآن وحتى نهاية العام.

في حالة الفقر المدقع. ونحن لا يمكن أن نظل غير عابئين بهذه الحالة. وما ينبغي أن يزعجنا بصفة خاصة هو فجوة التفاوت الآخذة في الاتساع سواء داخل البلدان أو بين بلدان الشمال والجنوب. وهذا مصدر خطر لتوترات ونزاعات جديدة.

إن التقرير الأخير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية الإنسانية يتحدث عن تجزئة اجتماعية عالمية. وهو ينوه بالتباينات الآخذة في التزايد بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبتزايد الاختلالات في المجتمعات بين سكان البلد نفسه. إن الانفجار السكاني والإمكانات غير المتساوية لجني ثمار التقدم التكنولوجي تزيد من خطورة تلك الالتواءات. وهذا الاتجاه من المحتمل أن يولد هجرات يتزايد حجمها داخل البلدان ومن البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية.

وفي سبيل علاج هذه الحالة أقترح وضع استراتيجية جديدة قائمة على أربعة مسارات رئيسية من مسارات العمل. فينبغي أولا أن نوفر أن تتابع - وترجم إلى نشاطات تطبيقية - نتائج المؤتمرات الكبرى التي عقدت منذ بدء هذا العقد في ريو وفيينا والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين ومؤخرا في اسطنبول. ومؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي تزمع أن تعقده منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في تشرين الثاني/نوفمبر، والدورة الاستثنائية عن التنمية المستدامة في ربيع ١٩٩٧، هما أيضا فرصتان لتحديد برنامج عمل متكامل في سبيل مساعدة التنمية البشرية.

وثانيا، ينبغي أن نوقف التناقص المستمر في الأموال التي تتاح للتنمية، وهذا التناقص عرض من أعراض "كلل المانحين". فيجب علينا أن نشرع، في كل بلد من بلداننا، في طرح حركة جديدة من التضامن لصالح البلدان الأشد فقرا والأقل نموا. لقد قررت حكومة لكسمبرغ أن تزيد عاما بعد عام إسهامها في التعاون من أجل التنمية. ومقصدنا هو أن نحقق قبل نهاية هذا العقد هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي للمساعدة الرسمية على التنمية. وسيتاح جزء هام من هذه الأموال لصناديق وبرامج مختلفة في منظومة الأمم المتحدة. وهذا ليس فقط مسألة تضامن وعدل اجتماعي على النطاق العالمي، إنما هو فوق كل شيء سياسة وقائية للإسهام، مهما كان

لقد حرر زوال العالم ذي القطبين كوكبنا من الأغلال الأيديولوجية والسياسية والعسكرية التي أعاقت إلى حد غير عادي قدرتنا على العمل. وإذ تخففنا من عبء تهديد المواجهة العالمية والمحركة النووية، نواجه الآن سلسلة من المشاكل في أنحاء العالم، قديمة وجديدة، تتضمن التخلف والتدهور البيئي وانتشار جميع أنواع الأسلحة والإرهاب والصراعات الإثنية والاتجار بالمخدرات والعنف والجريمة بجميع وجوهها.

ولكسمبرغ على اقتناع بأن الحل لهذه المشاكل لا يكمن في اتخاذ النزعة الانعزالية، ولا في القومية، ولا في الأصولية بكل وجوهها. ونكون خادعين لأنفسنا أيضا لو لم نضع ثقتنا إلا بالسوق وبالمبادرة الفردية لعلاج أمراض البشرية.

ولا يمكننا معالجة هذه المشاكل بنجاح على المستويين الإقليمي والعالمي إلا باتخاذ نهج يقوم على التعاون والتضامن والتسامح والاحترام المتبادل.

وما فتئ هذا هو نهج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التي نجحت في أن تحقق في أوروبا مستوى من الاستقرار والازدهار غير معروف حتى اليوم. ويستند هذا النهج إلى مفهوم الديمقراطية واقتصاد السوق الذي يخضع لقدر من التحكم، ولكنه يكون مسؤولا اجتماعيا، وتضطلع فيه الدولة بكامل مسؤولياتها في مجالات الصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية. ويتطلب هذا النظام القيام بعملية تكيف مستمرة، إلا أن مبادئه وأسسها غير خاضعة للمناقشة. ودخلت أيضا أجزاء أخرى من العالم دخولا ناجحا في عملية التعاون والاندماج الإقليمي.

وعلى المستوى العالمي فإن الأمم المتحدة هي حقا المنظمة العالمية الوحيدة. وعلينا أن نعمل على هذا المستوى للقيام بإسهام حيوي في حل المشاكل العالمية، وإسهام يكمل الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي.

وهذه هي المسؤولية الجديدة والهامة التي أصبحت واضحة في سياق الأحداث والاجتماعات التي جرت في كل أنحاء العالم احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في العام الماضي. ووضع تأكيد على ضرورة إقامة هيكل جديدة وإصلاح الأمم المتحدة، وتوفير القدرة المطلوبة حتى تضطلع بالاستعراض والعمل والتعاون.

وستكون أية محاولة لإجراء إصلاح جذري للنظام لا طائل تحتها إذا واصلنا إهمال ضرورة إرسائها على أساس مالي كاف وممول عليه. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها الهامة بفعالية إذا أجبرت على الشعور فقط بالقلق المستمر إزاء الاقتصاد في الإنفاق لموازنة الدخل والمنصرف.

ومما لا ينكر أن المنظمة يمكن أن تبذل جهدا أكبر للحد من مصروفاتها ولتعزيز فعاليتها. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام، من جملة أمور أخرى، لمسألة تحديد الأنصبة المقررة لكل دولة، وهي الأنصبة التي ينبغي أن تستند إلى معايير موضوعية وتعبر عن القدرة الفعلية لكل دولة على السداد. ومع ذلك، فلن تذلل الأزمة ما لم تف كل دولة عضو بالتزاماتها عن طريق دفع اشتراكاتها المالية بالكامل، وفي الوقت المحدد، ودون شروط. ولذا أؤيد دون أي تحفظ المقترحات التي قدمها الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

وفي عملية الإصلاح الجارية، ثمة جانب ذو أهمية خاصة. ففي إطار منظمنا، يتحمل مجلس الأمن مسؤوليات فريدة بوصفه جهازا يناط به منع الصراعات وحلها. ومن بين أهم الدروس التي من الجدير تعلمها من التجارب والنكسات التي وقعت في السنوات الأخيرة أنه يجب على أعضاء مجلس الأمن، إن أرادوا المحافظة على مصداقيته، أن يدللوا على تصميمهم على تنفيذ قراراته، حالما تتخذ.

وستعزز مصداقية المجلس وفعاليتها فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدولي بإنشاء عمليات صنع القرار التي تكون أكثر انفتاحا وشفافية ومواءمة بينما يتم الإبقاء على التشاور الوثيق مع البلدان التي تمتد عمليات حفظ السلم بالمعدات والفرق العسكرية. والتقدم الهام المحرز في هذا الصدد في الماضي القريب ينبغي إدماجه في النظام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن شرعية المجلس، وربما نوعية قراراته، من شأنهما أن تستفيدا أيضا من إعادة التكيف في العضوية. وتوسيع المجلس من الجدير أن يأخذ في الاعتبار قدرة الدول الأعضاء على الإسهام في عمليات حفظ السلم وفي تحقيق أهداف المنظمة. ويجب إقامة توازن أفضل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

وإن تأييدنا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كأداة لنزع السلاح وعدم الانتشار إنما يركز على رأي مؤداه أن هذه المعاهدة تُشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية سوف تفضي إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الخاصة بنزع السلاح النووي المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد كان اعتماد معاهدة بيليندايا معلماً على هذا الدرب إذ أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وستسهم هذه المعاهدة مساهمة كبيرة في اتخاذ تدابير ترمي إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويلزم اتخاذ خطوات أخرى في هذا السبيل لتقريب العالم من الهدف النهائي ألا وهو إزالة الأسلحة النووية. أما الخطوة التالية فهي أن تتعاون الدول الأفريقية مع الدول الأطراف في المنطقتين الأخريين الخاليتين من الأسلحة النووية في منطقتي المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، سعياً إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية بكامله. ومما يشجعنا الخطوة غير المسبوقة التي خطتها أربع دول من الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تمثلت في التوقيع على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدة بيليندايا في آن واحد مع الدول الأفريقية في نيسان/أبريل ١٩٩٦، كما أن الدولة الخامسة أبدت أنها سوف توقع عليها قريباً. وكما ذكرت جنوب أفريقيا سابقاً في محافل أخرى فإنها سوف تعمل على بدء المفاوضات في العام القادم في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية.

وتؤيد جنوب أفريقيا أيضاً إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح وستعمل من أجل ذلك، بحيث يكون بوسع هذه اللجنة أن تحدد الخطوات اللازمة لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف، وأن تتفاوض على هذه الخطوات. ونتطلع إلى تصديق الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وليس التهديد الذي تشكله جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها هو وحده مبعث القلق البالغ لحكومتنا بل أيضاً تراكم الأسلحة التقليدية بكميات تتجاوز المستوى الذي يُعتبر مشروعاً لأغراض الدفاع عن النفس. فالأسلحة التقليدية في الواقع سبب معظم

ونأمل في أن ننجح نحن ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بتوفير وعي متعمق بمصالح البشرية في إبداء البصيرة والشجاعة والتصميم السياسي المطلوب لجعل منظمتنا أداة فعالة قادرة على مواجهة تحديات الألفية الثالثة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية في جنوب أفريقيا، سعادة السيد الفرد ب. نزو.

السيد نزو (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً أن أتوجه بالتهانئ الحارة للسيد غزالي اسماعيل على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وليس لدينا أي شك في أن الدورة ستستفيد من مهاراته المعروفة وهو يضطلع بمسؤولياته.

وأود كذلك أن أثنى على السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على العمل الممتاز الذي قام به أثناء توليه منصب الرئاسة.

وأود أيضاً أن أعرب للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، عن ثقتنا المستمرة بتوجيهه للمنظمة.

واسمحوا لي في بداية فرصتي هذه الأولى لأن أخطب الجمعية العامة بأن أعرب عن عميق امتنان وتقدير جنوب أفريقيا حكومة وشعباً للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخمسين بإعفاء الحكومة الديمقراطية الجديدة لجنوب أفريقيا من عبء المساهمة في ميزانية الأمم المتحدة والتي تراكمت طوال عقدين من الزمن عندما كان نظام الفصل العنصري مستبعداً من الاشتراك في أعمال الجمعية العامة. ونحن نسلم بأن هذا الإجراء انطوى على تضحية كبيرة، سواء بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وبأنه كان أيضاً منسجماً مع الالتزام التاريخي بدعم نضالنا من أجل الديمقراطية.

إن جنوب أفريقيا ما برحت ملتزمة بتحقيق عالم خالٍ من جميع أسلحة الدمار الشامل، وملتزمة بمعالجة مسألة انتشار الأسلحة التقليدية. لذلك نرحب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقّعناها بالأمس.

وإن رؤيتنا للجنوب الأفريقي تقوم على تحقيق أقصى درجة ممكنة من التعاون الاقتصادي والمساعدة المتبادلة والتخطيط المشترك لمبادرات التنمية الإقليمية المفضية إلى التكامل الاقتصادي التام.

لقد مزقت الصراعات الأهلية أنحاء عديدة من أفريقيا. ونرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت في رواندا وسيراليون، غير أن الصراعات الخطيرة لا تزال قائمة في ليبيريا وبوروندي والصومال. وحكومة جنوب أفريقيا ملتزمة بالقيام بدور فعال في الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة شعب بوروندي على إحلال السلام الدائم والمصالحة الوطنية. ولقد عين الرئيس مانديلا مؤخرا ممثلا خاصا له لشؤون بوروندي أوكلت إليه مهمة البحث عن حل تتوفر له أسباب البقاء، بالتنسيق الوثيق مع غيره من الممثلين الخاصين ومع بلدان المنطقة. ويجب أن يكمل هذه الجهود قيام تعاون وثيق بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت، نحن نشعر بالتشجيع إزاء التقدم صوب السلم في أنغولا، وإن كان تقدما ضئيلا حتى الآن. وسيتفق ممثلو البلدان المجتمعون هنا على أن شعب أنغولا يستحق السلم في النهاية كوسيلة للسير على طريق التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي - أو بالأحرى كعامل هام في هذه المسيرة. وتثني حكومتنا على جهود الأمم المتحدة، ولا سيما جهود الممثل الخاص للأمين العام، في أنغولا، الأستاذ اليون بلوندين باي الذي وجه بصبر والتزام هائلين عملية السلم الأنغولية إلى المرحلة التي بلغتها الآن. ومن حق شعب أنغولا علينا أن نساعد هذه العملية حتى تصل إلى نهايتها المنطقية.

إن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، من خلال آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، تلتزم جماعيا باستعادة السلم والأمن على قارتنا. وتأييدا لآلية منظمة الوحدة الأفريقية، يسعدنا أن تنشئ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أخيرا جهازا خاصا بالأوضاع السياسية والدفاع والأمن. وتبين هذه الجهود اهتمام أفريقيا الأساسي بمسائل الدبلوماسية الوقائية وتسوية الصراع.

وقد رحبت جنوب أفريقيا بروح الحوار والواقعية التي بدأت تسود العلاقات فيما بين إسرائيل

الوفيات ومعاونة ملايين الناس في الصراعات الدائرة في العالم اليوم.

ومن هنا فإن حكومتي تود تشجيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والاشتراك فيه، وعلى منح تأييدها الفعال لقرار الجمعية العامة ٧٠/٥٠ بآء المتعلق بالأسلحة الصغيرة، ولفريق الخبراء الحكوميين الذي أنيطت به ولاية مساعدة الأمين العام في إعداد تقرير عن الأسلحة الصغيرة. ونود أيضا أن نشجع الدول الأعضاء على تأييد الجهود العالمية التي تكفل إزالة الألغام البرية المضادة للأفراد. وحكومتي ملتزمة بتعزيز التعاون الدولي حرصا على التخفيف من المعاناة التي تسببها الألغام البرية. ولكوننا دولة لديها تكنولوجيا متقدمة في مجال نزع الألغام، يسرنا أن نقدم مساهمة متواضعة في الجهود الدولية الرامية إلى إزالة الألغام البرية.

وستواصل جنوب أفريقيا تعاونها في مختلف المحافل الدولية المكرسة لعدم انتشار التكنولوجيات والمعدات التي يمكن استخدامها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وفي ثني الدول عن أي تكديس للأسلحة التقليدية من شأنه زعزعة الاستقرار.

إن تجربتنا المريرة تحت جور نظام الفصل العنصري تحتم علينا إيلاء أهمية كبرى لتعزيز حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد يتضمن دستورنا شرعة راسخة للحقوق يمكن الاستناد التام إليها أمام القضاء. بالإضافة إلى ذلك، قطعنا شوطا بعيدا في وضع خطط لإنشاء مكتب معني بمركز المرأة بغية توفير آلية داخل الحكومة تكون مهمتها رصد كفالة دمج منظور التوازن بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج التي يمولها القطاع العام، وحكومة جنوب أفريقيا تضع بين أولوياتها المساهمة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة انتهاك حقوق الإنسان.

وأدت عمليات إقرار الديمقراطية في جنوب أفريقيا وفي المنطقة بأسرها إلى تحرير حشد من الموارد البشرية والسياسية المنتجة. وأسهم هذا بطرق عديدة في إحلال السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا.

الآن على سبيل الأولوية لأمر الدعم المستمر للمبادرات التي يجري الاضطلاع بها على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق وتنفيذ المتابعة اللازمة لهذا المؤتمر.

وقد تشرفت جنوب أفريقيا باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وترى حكومتي ضرورة متابعة الأساس السليم للتعاون الذي وضعتته الدورة التاسعة لهذا المؤتمر والمطالبة بالمشاركة من أجل النمو والتنمية الموضحة في إعلان ميدرانند، في الجمعية العامة والمحافل الأخرى والعمل على وضعهما موضع التطبيق. وتحرص جنوب أفريقيا كل الحرص على ترجمة الإطار الذي اعتمدها في ميدرانند لإصلاح الأونكتاد إلى حقيقة واقعة بحيث يصبح منشأة فعالة للعالم النامي.

وتود جنوب أفريقيا أيضا أن تؤكد على الأهمية الأساسية للتعاون الدولي في الميادين الإنمائية والبيئية. فالالتزام السياسي المستدام من خلال شراكة عالمية يظل عنصرا أساسيا في جهودنا التعاونية الدولية المتواصلة. ولهذا السبب نعتقد أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية في عام ١٩٩٧ ستتيح فرصة ممتازة لنؤكد من جديد مبادئ ومقاصد جدول أعمال القرن ٢١ الذي تضمنه إعلان ريو.

وتهتم جنوب أفريقيا، وهي بلد ذو ساحل طويل، اهتماما كبيرا بالمسائل المتصلة بقانون البحار. ولهذا يسعدنا أن تدخل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقها التنفيذي حيز النفاذ، وأن تنشأ السلطة الدولية لقاع البحار والهياكل ذات الصلة التي تفخر جنوب أفريقيا بعضويتها فيها.

لقد أعربت، في بياني أمام الجمعية العامة خلال الدورة الخمسين، عن الأمل الخالص في أن يتحقق تقدم ملموس من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية. ولهذا، فإن من دواعي امتناننا أن نرى اللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي شكلت خلال الدورة الخمسين وقد أحرزت تقدما كبيرا من أجل تنفيذ هذه الفكرة. وما نحن بحاجة إليه الآن هو أن ندفع تلك العملية إلى الأمام بعقد مؤتمر دبلوماسي في أسرع وقت ممكن يجري فيه إقرار الصيغة النهائية للنظام الأساسي للمحكمة المقترحة.

وفلسطين وكانت تأمل أن يحل هذا التطور الإيجابي على نحو تدريجي محل القرون من الصراع التي شهدتها الشرق الأوسط. وقد عزز هذا الأمل صدور إعلان المبادئ الخاصة بترتيبات الحكم الذاتي الذي تم التوصل إليه في أوسلو. وتشعر حكومتي بالقلق، مع ذلك، بشأن احتمال تأدية التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط إلى عكس مسار عملية السلام وتعريضها للخطر. ولهذا، نحث جميع المعنيين في الشرق الأوسط على النهوض إلى مستوى الموقف وعلى التحرك بثبات وبروح المصالحة صوب السلم الدائم في المنطقة.

ونحن نشعر بالقلق البالغ إزاء تهيمش أقل البلدان نموا، وخاصة البلدان الأفريقية منها، في عملية العولمة والتحرير. وفي هذا المضمار، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر إلى ضرورة مواجهة عبء الديون الخارجية لأقل البلدان نموا، ولا سيما الواقعة منها في أفريقيا. فالمشاكل المرتبطة بعبء الديون وخدمتها لا تزال مستمرة وهي تثير الإحباط بالنسبة للمعدل الذي تستطيع القارة أن تنتشل به نفسها من حلقة الفقر المفرغة.

ولهذا نرحب باستعراض نصف المدة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا في التسعينات، ونسلم بأهمية المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا، وبضرورة تأمين نجاحها بتوفير الموارد الكافية والمناسبة لها.

وفي هذا السياق، نرحب أيضا بتحديد عام ١٩٩٦ باعتباره السنة الدولية للقضاء على الفقر. ونأمل أن يحقق المجتمع الدولي هذا الهدف مع الإدراك الواضح للتحديات التي تواجهه.

ونرحب بمؤتمر قمة الغذاء العالمي، المقرر عقده في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والذي سيعتج الفرصة للمجتمع الدولي لإبداء التزامه بضمان إدماج استراتيجيات القضاء على الفقر في جميع مبادرات منظومة الأمم المتحدة.

وتشعر حكومتي بالتشجيع إزاء نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وتمثل نتيجة المؤتمر الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إبراز توافق عام في الآراء بشأن الحاجة الجوهرية إلى توفير المأوى المناسب والمقومات الأساسية لجميع الناس. ويجب إيلاء الاهتمام

ويحيط وفسد بلدي علما بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل بشأن الحالة المالية بإبرازه المشاكل التي تواجه المنظمة، ويحث جميع الدول الأعضاء على دفع ما يتوجب عليها قانونا في أقرب وقت ممكن، بغية أن يتسنى لنا أن نوجه طاقاتنا إلى المشاكل الحقيقية التي تواجه العالم في هذا الوقت. ولنظهر معا فيما نحن نقترّب من القرن الحادي والعشرين، تصميمنا على إعادة تحديد دور وشكل الأمم المتحدة، وعلى تزويد هذه المؤسسة بمعدات أفضل كي تنهض بالمهمة الهامة الموكولة إليها والمتمثلة في دفع عجلة السلام والتنمية في العالم إلى الأمام.

خطاب السيد باسديو بانداي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

اصطحب السيد باسديو بانداي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، السيد باسديو بانداي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بانداي (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أتقدم بالنيابة عن وفد ترينيداد وتوباغو إلى السيد غزالي إسماعيل بأحر تهانئنا على انتخابه رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة.

وفيما تبدأ الأمم المتحدة نصف القرن الثاني من وجودها، وفيما يسعى المجتمع الدولي إلى تجديد المنظمة وإعادة تشكيلها للتصدي لتحديات الألفية التي نؤشك على طرق أبوابها، يسر وفد ترينيداد وتوباغو أيما سرور أن يرى زمام إدارة الجمعية العامة في أيدي قائد وصديق من طراز السيد غزالي.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره العميق لسلمه، سعادة السيد ديوغو فريetas دو أمارال،

ومن المعترف به على نطاق واسع أن التغييرات المواتية في المناخ الدولي خليقة بأن تفضي إلى إصلاح وتحديث الأمم المتحدة بغية إعداد المنظمة للاستجابة على نحو فعال لتحديات القرن الحادي والعشرين.

وأود أن أذكر أن الرئيس مانديلا، قد قال في بيانه في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أمام دورة الجمعية العامة الاحتفالية الاستثنائية ما يلي:

"والواقع أنه لا بد للأمم المتحدة أن تعيد تقييم دورها وأن تعيد تحديد صورتها وأن تعيد تشكيل هيكلها. فهي لا بد وأن تجسد حقا تنوع عالمنا وأن تكفل الإنصاف فيما بين الأمم في ممارسة السلطة داخل نظام العلاقات الدولية عامة وفي مجلس الأمن خاصة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسة العامة السابعة والثلاثون، ص ٧)

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يسجل شعوره بخيبة الأمل إزاء وتيرة التقدم البطيئة في مداوات الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، دون ظهور أي بوادر على قرب انتهاء عمله. ونؤيد في هذا الصدد التوصية الواردة في تقرير الفريق العامل والداعية إلى مواصلة الفريق لعمله. ونحث أيضا الدول الأعضاء على إظهار المرونة والتفهم في مداولاتها المقبلة، وعلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة بغية التوصل إلى تفاهم مشترك.

وفي الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أشير إلى أنه:

"لكي تضطلع الأمم المتحدة بأعمالها على نحو فعال، يجب أن تتوافر لها الموارد الكافية. ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بتحمل نفقات المنظمة وفقا لإجراء قسمة النفقات الذي تضعه الجمعية العامة، وفاء كاملا وفي حينه. ويجب أن تكون هذه القسمة على أساس معايير توافق عليها الدول الأعضاء وتراها منصفة". (A/50/48، الفقرة ١٥)

التصدي لها لتعاضمت إلى حد قد يوهن عزائمنا، وأدت إلى زيادة تهميش الضعفاء والمحرومين بيننا.

وفي هذه البيئة العالمية الجديدة نقف على مفترق طرق حاسم، ومن نواح كثيرة نجد أن القرارات التي تواجهنا في المجتمع الدولي عشية القرن الحادي والعشرين لا تقل أهمية عن القرارات التي واجهتنا في نهاية الحرب التي كان يُراد لها أن تكون آخر الحروب.

والخيارات في هذا المجتمع العالمي الآخذ في الظهور واضحة. فهل سنسمح للعالم بأن ينجرف نحو الفوضى الخطيرة لمناطق النفوذ والمواجهات التي لا ضابط لها؟ أم هل سنلزم أنفسنا بالتعاون الأكبر الكامن في الدعوة إلى عمل عالمي يُعتبر فيه العالم بمثابة مجتمع محلي واحد؟ هل سنسمح للصراعات العرقية و "التطهير العرقي" بالاستمرار؟ أم هل سنقاوم بثبات النزعات البدائية بوضع آليات لتجنب تكرار هذه الظواهر أينما ظهرت بوادرها؟

هل سنقتنص الفرصة الجديدة من أجل الرخاء العالمي أم سنسمح لاعدائنا العالميين المشتركين بأن يتغلبوا علينا؟ هل سنساعد على تخفيف الأزمة على نحو متعدد الأطراف فنعطي العالم في القرن الحادي والعشرين أمما متحدة مصلحة ومخلصة لمبادئ الآباء المؤسسين، أم سنتحرك بازدياد في اتجاه الأحادية بالسعي إلى استغلال الأمم المتحدة من أجل تحقيق مصالح ذاتية ضيقة؟ وأخيرا هل سنعطي العالم نظاما عالميا جديدا مخلصا لنص وروح إعلان الذكرى السنوية الخمسين، ومستندا إلى جداول أعمال التنمية المستدامة للمؤتمرات العالمية الأخيرة، أم سنبنينا عالما ذا مجتمعين، أحدهما يزداد غنى والآخر يزداد فقرا؟

لا ينبغي أن نهاب التحديات. وترينيداد وتوباغو التي هي دولة جزرية نامية صغيرة، بكل ما يصاحب ذلك من ضعف وهشاشة، تعكف على استراتيجية للتنمية جريئة ومنفتحة. وهذه الاستراتيجية دافعها هو الحاجة إلى أن نحسن أفضل تحسين قدرتنا على الاشتراك في الاقتصاد العالمي الذي يتسم بشكل متزايد بالاستناد إلى المعرفة وبالتنافس الشديد وسرعة التقلب. والهدف الأساسي لاستراتيجيتنا من أجل التنمية يتمثل في تحقيق نمو اقتصادي عريض القاعدة مقترن بالانصاف الاجتماعي. وهي تولي تركيزا خاصا للتجارة والاستثمار والسياحة والزراعة والخدمات

ممثل البرتغال، على الطريقة القديرة التي ترأس بها الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة.

إننا نعيش اليوم أكثر من أي وقت مضى في عصر عالمي، عصر ينطوي على امكانيات وفرص لا حصر لها ناشئة عن جوانب التقدم في التكنولوجيا، وثورة المعلومات والعولمة؛ ولكنه أيضا عصر مليء بالخطر، عصر يتصف بتحديات معقدة عديدة ما زال يتعين علينا أن نفهم الكثير منها أو أن نأمنس له.

وفي هذا العصر من العولمة والتجزؤ، نجد أن الهياكل التقليدية الوطنية والدولية تصبح على نحو متزايد غير كافية لمعالجة الحقائق الراهنة. كما تواجه الدول القومية بوتيرة متزايدة الحاجة إلى إيجاد وسائل مقبولة للتنازل عن عناصر من سيادتها من خلال العمل الإقليمي أو المتعدد الأطراف بغية التصدي بصورة فعالة لقوى عالمية ذات طبيعة عابرة للحدود لا محالة.

وفي خضم هذا التغيير الحاصل في العلاقات الدولية، أخذ مفهوم الأمن الدولي ككل يتحول على نحو متزايد عن النظرة التي كانت سائدة وقت الاستقطاب الثنائي حين كان معظم الاهتمام منصبا على الأمن العسكري إلى مفهوم يعطي دورا مركزيا للتنمية المستدامة ورفاه الفرد. ولم يعد الفاعلون الرئيسيون على الساحة الدولية هم الدول فحسب، بل أيضا قوى اقتصادية يمتد أثرها إلى العالم كله، ومنظمات غير حكومية ذات تأثير عالمي متنام.

بيد أن هذه القوى الجبارة التي تشدنا معا تعمل في الوقت نفسه أيضا على تفريقنا عن بعض، مولدة نزعة التجزؤ، ومنبهة لصراعات قديمة العهد، ومهددة بأكثر من أي وقت مضى بتهميش قطاعات ضخمة من البشرية وتركها متخلفة عن ركب التقدم. وفي بعض من أشد البلدان قوة وتصنيعا، تفضي المخاوف من الإدماج والتواصل إلى الإغراء بالانطواء على الذات وإلى زيادة النزعة الانعزالية والحمائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاكل الناجمة عن الفقر الدائم، والبطالة المتزايدة، والديون المرهقة، وتراجع مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية، وتردي البيئة وإساءة استعمال المخدرات، والاتجار بالمخدرات، والجريمة، والإرهاب، والتفكك الاجتماعي قد اجتمعت كلها لتشكّل مجموعة من التحديات الهائلة التي، إن تركت دون

الوطني للتنمية الاجتماعية لتعبئة العمل الوطني لحل مشاكل عديمي المأوى والفقراء. وهذا النهج المبتكر إزاء استئصال الفقر يجري تنفيذه بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي قدم دعماً جاء في حينه في هذه السنة الدولية للقضاء على الفقر. وتمشيا وروح بيجين وبرنامج عمل مؤتمر بيجين، يجري صياغة وتنفيذ سياسة نشطة وخطة تشريعية عن طريق الشورى، وذلك بهدف الارتقاء على أفضل نحو بدور المرأة باعتبارها شريكة على قدم المساواة في عملية التنمية.

وفيما يتصل بالبيئة، تم وضع إطار تشريعي وتخطيطي شامل بغية الاستجابة لمطالب التنمية المستدامة. وهذا النظام البيئي الجديد سيعمل على كفاءة "تخصير" العمليات الحكومية، وفي الوقت نفسه سيعمل على إشراك الجماهير والصناعة في شراكة من أجل الإدارة المسؤولة للبيئة وحمايتها والحفاظ عليها.

ويولى البرنامج الاقتصادي لترينيداد وتوباغو أهمية كبيرة للتجارة، مع اعتبار القطاع الخاص محرك النمو في الاقتصاد. ومن بين العناصر الأساسية للاستراتيجية جذب تدفقات الاستثمار الخاص، وزيادة الوصول إلى الأسواق، وتنفيذ سياسة صناعية ملائمة. ويجري تنفيذ هذا عن طريق اتباع سياسة اقتصادية كلية سليمة ومستقرة، تعضدها سياسة مالية ونقدية حكيمة ومنضبطة، وإقامة إطار قانوني مؤسسي يشجع المستثمرين.

نحن في ترينيداد وتوباغو لا تراودنا أية أوهام. إذ أن جميع جهودنا الوطنية ستذهب سدى إذا لم تتوفر لدينا بيئة دولية وإقليمية داعمة، وكذلك إذا لم تتوفر لدينا فرص الوصول إلى نظام تجارة دولي عادل ومفتوح وغير تمييزي. ولقد كان التكامل الإقليمي دائما عنصرا أساسيا في استراتيجيتنا للتنمية في ترينيداد وتوباغو. لذلك قامت جمهوريتنا ببناء تحالفات استراتيجية عن طريق اتحاد الكاريبي ومجموعة ريو ومؤخرا رابطة دول البحر الكاريبي التي تتألف من بلدان منطقة الكاريبي بمعناها الواسع. وما فتئنا نواصل الاشتراك بنشاط في الجهود الرامية إلى تعميق وتوسيع عملية التكامل في المنطقة عن طريق مبادرات نأمل أن تتوج في صورة علاقات رسمية مع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى واتفق الإنديز والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي

والبيئة وتوسعي عن طريق عملية سياسية للاشراك والتمكين، إلى تعبئة جميع مواردنا البشرية في مهمة بناء الديمقراطية المستدامة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، تولت الحكومة الجديدة في ترينيداد وتوباغو، التي يشرفني أن رأسها، السلطة عن طريق صندوق الاقتراع. ويعد نقل السلطة السلمي الديمقراطي في ذلك الوقت شاهدا أكيدا آخر على النضج السياسي لشعبنا والاستقرار السياسي الذي كان من حسن حظنا أن نتمتع به في ترينيداد وتوباغو ومنطقة البحر الكاريبي.

بيد أنه ينبغي للمرء في أي ديمقراطية أن يتوخى الحذر على الدوام، وأن يسعى دوما إلى ترسيخ التقليد الديمقراطي وتعزيز العملية الديمقراطية، وفي هذا السياق توخيت إنشاء حكومة وحدة وطنية ملتزمة ببناء شراكة على جميع المستويات، وتم التركيز تركيزا خاصا على توزيع السلطات من المركز إلى السلطات الحكومية المحلية، بغية تيسير زيادة المشاركة في العملية الديمقراطية. وقد أنشئت لجنة وطنية متعددة الأحزاب تتألف من ممثلين عن العمال ذوي الأعمال والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية كلت بمهمة وضع خطط عمل شاملة من أجل الدخول بنا إلى القرن الحادي والعشرين. وهدف هذه التدابير وغيرها هو بناء مجتمع يقوم على الشراكة حقا ويتيح تمكين جميع أفراد شعبنا.

وفي الميدان الاجتماعي، نسعى إلى وضع ميثاق اجتماعي ناجع بين ذوي الأعمال والعمال والحكومة يقوم على التشاور والشراكة وتوافق الآراء من أجل توفير الاستقرار والثقة والشفافية في العلاقات الصناعية. كما نسعى، عن طريق برامجنا الاجتماعية إلى الاهتمام بشكل خاص بالفقراء والمعوزين، بغية تزويدهم بالدعم والتدريب والمهارات اللازمة للمشاركة مشاركة فعالة في مجتمعنا. وفي هذا الخصوص، أنشئت وحدة لإدارة التحول معنية باستئصال الفقر وتحقيق الانصاف، يشرف عليها وزير من كبار الوزراء وأنيطت بهذه الوحدة مسؤولية صياغة نهج متكامل متعدد القطاعات ومستدام للقضاء على الفقر وكفالة تنفيذ هذا النهج في جميع جوانب السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية. وتتمتع لهذه الوحدة، ستنشئ حكومة ترينيداد وتوباغو في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ - يوم الأمم المتحدة - المجلس

وترينيداد وتوباغو تولي أيضا أولوية قصوى لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. وقد كثفنا أنشطتنا التنسيقية على المستوى الوطني، وعملنا بصفة منتظمة على وضع آليات تعاونية، بالاشتراك مع البلدان الأخرى في منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية، وكذلك مع بلدان أخرى نعتبر اشتراكها حيويا في نجاح الجهود الإقليمية. ونعتقد أن العنف والفساد واليأس الانساني، وهي أمور يشيعها هذا البلاء في المجتمعات في كل ركن من أركان المعمورة، ينبغي ألا تدع مجالاً للشك في وجود ضرورة حتمية لأن تولي الأمم المتحدة انتباهها لهذه القضية على أساس الأولوية. وهذا ما يجعل ترينيداد وتوباغو تؤيد كل التأييد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٧ بشأن هذه المسألة. ويود وفد بلدي أن يثني بوجه خاص على برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات على إسهامه الهام في الحملة المتعددة الأبعاد التي تشن في جمهوريتنا وفي كل منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية ضد تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ونحث هذا البرنامج على مواصلة البحث عن نهج شامل ومتوازن لهذه الحملة العالمية، نهج يسعى إلى معالجة مشاكل الطلب والانتاج والاتجار معالجة منصفة.

وفي ميدان القانون الدولي، شهدنا على مدى العقود الماضية عددا من الاتفاقات الجديدة في كل مجالات النشاط الإنساني. وتتشجع ترينيداد وتوباغو بالتقدم المحرز أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة نحو إنشاء محكمة جنائية دولية. ونتطلع إلى وضع توصية ايجابية لإكمال العمل أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية، بغية تحقيق هدف عقد مؤتمر دبلوماسي في عام ١٩٩٨ لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة وإنشائها. ونحن، أعضاء المجتمع الدولي، علينا مسؤولية إنشاء هذه المؤسسة العالمية وتزويدها بالولاية القضائية العالمية اللازمة، وتجهيزها بالسلطة الضرورية لجعلها هيئة فعالة محايدة، يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الدول من جميع المناطق الجغرافية. وإلى أن يتسنى ذلك، تؤيد ترينيداد وتوباغو كل التأييد أنشطة المحكمتين الدوليتين لإقليمي يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وفي ميدان نزع السلاح النووي، قام المجتمع الدولي في العام الماضي بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وفي وقت سابق من هذا الشهر اعتمدت الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل

(ميركوسور). ورؤيانا للمستقبل تتمثل في منطقة تجارة حرة موحدة لنصف الكرة الغربي.

وبالنسبة للدول الصغيرة مثل ترينيداد وتوباغو، من الضروري زيادة التكامل والتعاون الإقليميين من أجل التقليل إلى الحد الأقصى من الآثار السلبية الشائعة للعولمة، وفي الوقت ذاته من أجل وضع الأسس لزيادة قدرتنا على مساندة الاقتصاد العالمي الآخذ في التوسع.

إن النزعة الإقليمية تكتسي أولوية عالية، وينبغي النظر إليها في عالمنا المعاصر بوصفها مكملا أساسيا وطبيعيا للتعاون الدولي الأوسع. إن الآفات المشتركة للقرن الحادي والعشرين ستتطلب نهجا مشتركا والتزاما مشتركا. ولا أعتقد أن هناك منظمة أكثر تأهيلا ومشروعية من الأمم المتحدة من أجل تعزيز الوعي العالمي ومن أجل إيجاد التفاهم اللازم وبناء الشراكات المتبادلة وتنظيم الجهد التعاوني العالمي.

وفي ميدان التنمية المستدامة، فإن تواصل المؤتمرات العالمية من مؤتمر ريو إلى مؤتمر اسطنبول قد أرسى جدول أعمالا أي أرسى مخططا إنمائيا للقرن الحادي والعشرين. بيد أن المناقشات بشأن خطة للتنمية قد أوضحت أن هناك أزمة من حيث الالتزام بتقديم الموارد المطلوبة، وخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو، فإن "كلل المانحين" والمستويات المتدنية للمساعدة الرسمية للتنمية مما يهدد بجعل التفاهم العالمي، وتوافق الآراء العالمي، وبرامج العمل العالمية الموضوعية فيما يتصل بالقضايا والمشاكل الرئيسية لعصرنا، أمورا عديمة المعنى.

وهذه الروح السلبية توقعنا جميعا في خطر لأنها تهدد بإخضاع حوالي خمس سكان العالم ممن يعيشون تحت وطأة الفقر، للعيش في يأس دائم. والأدهى من ذلك أنها تتجاهل حقيقة أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع بالتوازي مع النمو الحاصل في التجارة الدولية. وهي تتناسى الرسالة المتأصلة في مشاكل عصرنا المشتركة: وهي أن تقدمنا وبشكل متزايد أمننا يرتبطان، سواء رغبتنا أم كرهنا، بتقدم جيراننا، بغض النظر عن مستوى فقرهم أو بعد الشقة بيننا. وأخيرا، فإنها تتجاهل حقيقة معترفا بها عموما، وهي أن العمل الوقائي في التعامل مع الأسباب الجذرية الكامنة وراء الصراع أقل تكلفة وأكثر فعالية من الإجراءات التصحيحية.

ومواجهة التحديات التي تقف أمام المنظمة والمجتمع الدولي فيما نحن نتحرك نحو الألف سنة الجديدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد باسديو باندي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): طلب أحد الممثلين الكلمة لممارسة حقه في الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد حسن (العراق): وردت في كلمة السيد وزير خارجية لكسمبرغ إشارة خاطئة إلى الوضع في بلدي العراق، استوجبت منا الرد، وكما يأتي:

أولاً، يدين وزير خارجية لكسمبرغ ما أسماه الهجمات الأخيرة للحكومة العراقية ضد السكان الأكراد. ولتوضيح الحقائق التي يبدو أن وزير خارجية لكسمبرغ يجهلها أو يتجاهلها، فإن ما حصل في شمال العراق هو أن جماعة مسلحة تدعمها دولة مجاورة، حاولت إيجاد موطن قدم لتلك الدولة في أراضينا. وقاومها الأكراد العراقيون الوطنيون، وطلبوا دعم الحكومة المركزية. وتم طرد المخربين والإرهابيين من أراضينا. وعاد الاستقرار إلى المنطقة الشمالية بعد أكثر من خمس سنوات من الاقتتال الداخلي.

فهل يستطيع الوزير من لكسمبرغ أن يفسر كيف يمكن، من وجهة نظر القانون الدولي، إدانة تحركات قوات دولة داخل أراضيها لفرض النظام وطرد المعتدين والإرهابيين؟

ثانياً، يطالب الوزير من لكسمبرغ:

"انسحاب كامل للقوات العراقية واحترام السلامة الإقليمية للعراق".

وأكرر النص بالفرنسية ليسمعه مني:

للتجارب. ويساعد هذان التطوران على تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي الآن أن يركز اهتمامه على توافق الآراء الآخذ في الظهور حول ضرورة حظر جميع التفجيرات النووية.

وهناك مشكلة بيئية ذات صلة، تعلق عليها ترينيداد وتوباغو والدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة أقصى اهتمام، وهي الشحنات المتواصلة من الوقود النووي المشع والبلوتونيوم والنفايات عالية الإشعاع. وفي المؤتمر المعقود في العام الماضي لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، تمكنت ترينيداد وتوباغو وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، وبعد مفاوضات مطولة ومكثفة، من التوصل إلى اتفاق حول صيغة محددة لتسجيل مخاوف الدول النامية الجزرية الصغيرة وغيرها من الدول الساحلية بشأن هذه المسألة.

والاعتبارات التي دفعتنا إلى الاقدام على هذه المبادرة لا تزال قائمة حتى الآن. فهذه الشحنات ما زالت جارية رغم آثارها الوبيلة المحتملة على الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تعتمد اقتصاداتها الهشة والضعيفة اعتماداً كاملاً على مواردها البحرية والساحلية، والتي لا تملك الموارد ولا القدرة على معالجة أي حوادث محتملة من هذا القبيل. وبالتالي تود ترينيداد وتوباغو أن تكرر التأكيد على أنها تولي أقصى اهتمام لهذه المسألة، وتحث البلدان صاحبة الشحنات على احترام رغبات الدول النامية الجزرية الصغيرة ودول المرور العابر التي تطالب بوضع حد لمرور هذه الشحنات عبر مياهها الأرخيلية والإقليمية ومناطقها الاقتصادية الخالصة.

إن مفهومي تقاسم المسؤوليات والعمل الجماعي هما سبب وجود منظومة الأمم المتحدة. والآن، ونحن نستعد لمواجهة التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين، أصبح هذان المفهومان يتسمان بأهمية حاسمة. وترينيداد وتوباغو على اقتناع بأن الأمم المتحدة لديها القدرة على الموازنة بين هاتين القوتين المتعارضتين: العولمة والتجزئة، خدمة لصالح الجميع؛ وبأنها تتمتع بالقوة والشرعية اللازمين لتحويل مخاوف ومخاطر العصر الجديد إلى شراكة عالمية بناءة تقوم على التعاون والتضامن. وتتعهد ترينيداد وتوباغو بالعمل مع غيرها من أجل تسخير هذه الإمكانيات

(تكلم بالفرنسية)

الطيران في شمال وجنوب العراق من قبل الولايات المتحدة وبشكل مناقض للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بل وحتى مناقض لقرارات مجلس الأمن.

ثالثاً، عبر الوزير من لكسمبرغ عن الأمل بسرعة تنفيذ صيغة النفط مقابل الغذاء. وفي الوقت الذي نرحب فيه بهذه الدعوة، كنا نأمل أن توجه الدعوة هذه بالتحديد لمن يؤخر تنفيذ هذه الصيغة لأسباب انتخابية، ونقصد به الولايات المتحدة الأمريكية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

"الانسحاب الكامل للقوات العراقية واحترام وحدة أراضي العراق". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة التاسعة، صفحة ٨٥)

(تكلم بالعربية)

ولم نسمع بمنطق متناقض مثل هذا.

إنك تطالب قوات دولة بالانسحاب من أراضيها واحترام وحدة أراضي هذه الدولة! إننا نترك لذكاء السادة مندوبي الدول اكتشاف التناقض في هذا المنطق. ولو كان الوزير من لكسمبرغ حريصاً على وحدة أراضي العراق، كما يدعي، لوقف ضد التدخل الأجنبي في شؤون العراق وضد فرض مناطق حظر